بسم الله الرحمن الرحيم

م/كمال

بنك فيصل الإسلامي المصري

FAISAL ISLAMIC BANK OF EGYPT

صدق في المعاملة ● طهارة في الارباح ● سلامة في الاموال

التاريخ : ٢٠١٢/٠٣/٢٩م

السيد الأستاذ / محمد عبد الحفيظ

مدير إدارة الإفصـــاح

قطاع الشركات المقيـدة

البورصـة المصرية

٤ (أ) شارع الشريفين الرمز البريدي ١١٥١٣
ص . ب ٣٨٥ محمد فريد – القاهرة
فاكس : ٢٣٩٦١٤٩٣

تحية ... طيبة وبعد ،،،

نتشـــرف بـــأن نرفـــق لكـــم طيـــه القـــوائم الماليـــة المجمعـــة للبنـــك فـــي ٢٠١١/١٢/٣١م .

... وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الإحترام ،،،

رئيس قطاع الشئون المالية

المعتز بالله عوض

بنك فيصل المصري

بنك فيصل الإسلامي المصرى
(شركة مساهمة مصرية)
القوائم المالية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١
وتقرير مراقب الحسابات عليها

المتضامنون للمحاسبة والمراجعة
راسب حمدة استشارى تاج الدين والكفافى
الطريق الدائـــــرى قطعه رقم ١٠١
بـــرج رامـــــــــــــا
ص.ب ٢٠ اقتصادية - القاهرة - مصر
تليفون ٠١٠٠ ٢٧٢١٠٢٠١
فاكس: ٠١٠ ٢٧٢٦ ٢٠٠١
www.ey.com/me

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة/ مساهمي بنك فيصل الاسلامى المصري (شركة مساهمة مصرية)

تقرير عن القوائم المالية المجمعة

راجعنا القوائم المالية المجمعة المرفقة لبنك فيصل الاسلامى المصري (شركة مساهمة مصرية) والمتمثلة في الميزانية المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ وكذا القوائم المجمعة للدخل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات .

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المجمعة

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة البنك ، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي المصري في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وفي ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ ، كما تتضمن هذه المسئولية إختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتطلب هذه المعايير منا الإلتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة .

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية ، وتعتمد الإجراءات التي تم إختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ ، ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في إعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام البنك بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في البنك ، وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية .

وأننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية .

أساس الرأى المتحفظ

- لم تتضمن القوائم المالية المجمعة للبنك القوائم المالية لإحدى الشركات التابعة وكذلك حصة البنك فى صافى حقوق ملكية بعض الشركات الشقيقة وبيانها كالتالى:

  - الشركة العالمية للإستيراد والتصدير (شركة تابعة)
  - الشركة الإسلامية لإنتاج الأرضيات (شركة شقيقة)
  - شركة مستشفى مصر الدولى (شركة شقيقة)
  - الشركة الإسلامية للمنظفات الصناعية (شركة شقيقة)

- تتضمن القوائم المالية المجمعة للبنك القوائم المالية لبعض الشركات التابعة وكذلك حصة البنك فى صافى حقوق ملكية بعض الشركات الشقيقة تم إدراجها بناء على قوائم مالية لم يتم فحصها من مراقبى حسابات تلك الشركات وبيانها كالتالى:

  - الشركة الوطنية الحديثة للصناعات الخشبية (شركة تابعة)
  - شركة الإسماعيلية للصناعات الغذائية "فوديكو" (شركة تابعة)
  - شركة الأفق للاستثمار والتنمية الصناعية (شركة تابعة)
  - شركة الخلود للتنمية العقارية والسياحية (شركة تابعة)
  - شركة الجيزة للبوبات والصناعات الكيماوية (شركة شقيقة)
  - شركة عربية للوساطة فى التأمين (شركة شقيقة)
  - الشركة المصرية للتأمين التكافلى على الممتلكات والمسئوليات (شركة شقيقة)

- لم تستبعد إدارة البنك العوائد المدينة والدائنة المدرجة بدفاتر البنك وشركاته التابعة من الإيرادات والمصروفات وبالتالى ظهرت قائمة الدخل عن السنة المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١١ متضخمة بتلك العوائد.

الرأى المتحفظ

وفيما عدا أثار ما ورد بالفقرات السابقة وما يترتب عليها من تسويات هامه فمن رأينا أن القوائم المالية المجمعة المشار إليها أعلاه تعبر فى جميع جوانبها الهامة ، عن المركز المالي المجمع **لبنك فيصل الاسلامى المصري** (شركة مساهمة مصرية) في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ ، وعن أدائه المالي المجمع وتدفقاته النقدية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي المصري فى ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد القوائم المالية .

القاهرة في: ٢٨ مارس ٢٠١٢

مراقبو الحسابات
A Member of Ernst & Young Global
عماد حافظ راغب
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
س. م. م رقم (٣٦٧٨)
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٤٢)
المتضامنون للمحاسبة والمراجعة E & Y

الميزانية المجمعة
فى ٣١ ديسمبر ٢٠١١

	ايضاح	٣١ ديسمبر ٢٠١١ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٠ ألف جنيه مصري
الأصول			
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى المصرى	(١٣)	٣,٣٩٤,٣٦٧	٢,٩٦٤,٤٢٤
أرصدة لدى البنوك	(١٤)	١٢٧,٧٨٤	٦,٠١٥,٠٨٦
أوراق حكومية		٦,٣٦٦,١٥٢	٤,٨٨٥
مخزون	(١٥)	١٩٢,١١٦	١٦٠,٥٢٥
عملاء واوراق قبض (بعد خصم المخصص)	(١٦)	٤١٠,٠٢٢	٣٧٤,٤٤٥
أصول مالية بغرض المتاجرة	(١٨)	١١٥,٠٧٥	٢٩٣,٥٥٤
مرابحات ومضاربات مع البنوك	(١٩)	٥,٠٤٩,٤٨٧	٤,١٥١,٦٨١
مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء	(٢٠)	٢,٩٥٧,٥٩٦	٢,٦٤٧,٦٦٨
استثمارات مالية			
متاحة للبيع	(٢١/أ)	١٤,٦٣٨,٤٨٦	١٣,٤٦٥,٨١٤
محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	(٢١/ب)	١٤,٠٧٩	٢١,١٥٣
استثمارات في شركات تابعة (غير مجمعة) وشقيقة	(٢١/ج)	٥٧,٢٧٨	٤٤,٤٩٣
للشهرة	(٢١/هـ)	٢٣,٠٢٠	٢٨,٧٧٦
أصول أخرى	(٢٢)	١,٣٣١,٢٩٠	٩٣٢,٨٤٢
اصول ضريبية مؤجلة		٣٩٠	٨٢٠
أصول ثابتة	(٢٣)	١,٥٠٠,٥٥١	١,٤٤٠,٧٤٦
إجمالي الأصول		٣٦,١٧٧,٦٩٣	٣٢,٥٤٦,٩١٢
الالتزامات وحقوق الملكية			
الالتزامات			
أرصدة مستحقة للبنوك	(٢٤)	٢٣٣,٨١٢	٢٣٧,١٧٣
قروض طويلة الاجل		٢٢٧,٠٥١	٧٥,١٤٣
موردون و اوراق دفع		٨٧,٧٣٧	٦٣,١٨٤
دائنو توزيعات		١١٣	٨٦
اوراق قبض للعملاء		١١١,١٤٣	٧٥,١٥٣
المستحق إلى شركات شقيقة	(١٧)	٢,١١٨	١,٤٦٠
الأوعية الادخارية وشهادات الأدخار	(٢٥)	٣٢,١٢٣,٩٢٢	٢٨,٨٠٤,١٤٣
التزامات أخرى	(٢٦)	٨٣٩,١٤٧	٦٢٨,٣٧٦
التزامات ضريبية مؤجلة		٥,٩٥٦	٦,٦٢٦
مخصصات أخرى	(٢٧)	٩,٣٢٧	٧,٢٩٨
إجمالي الالتزامات		٣٣,٦٤٠,٣٢٦	٢٩,٨٩٨,٦٤٢
حقوق الملكية			
رأس المال المدفوع	(٢٨)	١,٠٥٩,٣٥٥	١,٠٥٩,٣٥٥
احتياطيات	(٢٩)	٦٣١,٦٢٨	٧٨٥,٣٨٧
صافى ارباح والأرباح المحتجزة	(٢٩/د)	٤٧٨,٠٩٥	٤٤٦,٩٩٧
إجمالي حقوق الملكية		٢,١٦٩,٠٧٨	٢,٢٩١,٧٣٩
حقوق الأقلية		٣٦٨,٢٨٩	٣٥٦,٥٣١
إجمالي حقـــوق الملكية بعد حقوق الأقلية		٢,٥٣٧,٣٦٧	٢,٦٤٨,٢٧٠
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية		٣٦,١٧٧,٦٩٣	٣٢,٥٤٦,٩١٢

المحافظ

عبد الحميد أبو موسى

رئيس مجلس الإدارة

محمد الفيصل آل سعود

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٤) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية .
- تقرير مراقب الحسابات مرفق .

قائمة الدخل المجمعة

عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١١

	إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠١١ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٠ ألف جنيه مصري
عائد مشاركات ومرابحات ومضاربات والإيرادات المشابهة		٢,٢١٢,١٥٥	١,٨٤٤,٣٤٢
تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة		(١,٣٤٢,٠٣١)	(١,٢٠٩,٥٤١)
المبيعات		٧٠٨,٧٠٥	٧١٣,٩٧٦
صافى الدخل من العائد والمبيعات	(٦)	١,٥٧٨,٨٢٩	٧٣٥,٩٤٥
إيرادات الأتعاب والعمولات	(٧)	٧٩,٥٦٩	٨٨,٣١٣
تكلفة المبيعات		(٦١٨,٥٤٤)	(٦١٢,٨٣٢)
ديون معدومة		-	(١,٧٧٨)
إيرادات تعويضات محصلة		-	٣٧
إيرادات الإستثمارات فى الشركات التابعة والشقيقة		(٤,٠٧٠)	(٤٤٠)
أرباح الإستحواذ		-	١٠,٠٤٥
توزيعات الأرباح	(٨)	٥٥,٩١٦	٦٥,٦٥٢
صافى دخل المتاجرة	(٩)	(٧٢,٨٣٤)	٧,٨٤٢
أرباح (خسائر) الاستثمارات المالية	(٢١/د)	(١٢٩,٩٨١)	(٢٤٥,٠٧٨)
رد (عبء) الاضمحلال عن خسائر عمليات التوظيف والاستثمار	(١٠)	(٥٨,٧٢٦)	(١٩,٥٣٩)
مصروفات إدارية	(١١)	(٣٤٠,١١٦)	(٢٦٣,٩٤٦)
الزكاة المستحقة شرعا		(٢,٤٢٥)	(٢,٧٦٨)
إيرادات(مصروفات) تشغيل أخرى	(١٢)	٤,٩٠١	٥٧,٦٠٠
الربح قبل ضرائب الدخل		٤٩٢,٥١٩	٤٣١,٨٨٥
(مصروفات) ضرائب الدخل – الحالية		(٢٧١,٠٨٣)	(٧٨,٣٠٥)
إيرادات (مصروفات) ضرائب الدخل – المؤجلة		(١,٩٩٥)	(٦٧٩)
صافى أرباح العام قبل حقوق الأقلية		٢١٩,٧٤١	٣٥٢,٩٠١
حقوق الأقلية		(٢٤,٠٣٦)	(٤٠,٠٩٧)
صافى أرباح العام بعد حقوق الأقلية		١٩٥,٧٠٥	٣١٢,٨٠٤

المحافظ

عبد الحميد أبو موسى

رئيس مجلس الإدارة

محمد الفيصل آل سعود

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٤) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية.

قائمة التغير فى حقوق الملكية المجمعة
عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١١

	ايضاح	رأس المال المدفوع	الاحتياطيات	الأرباح المحتجزة و صافى أرباح العام	إجمالي حقوق الملكية	حقوق الأقلية	الاجمـــالى
		ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
الأرصدة فى ١ يناير ٢٠١١		١,٠٥٩,٣٥٥	٧٨٥,٣٨٧	٤٤٦,٩٩٧	٢,٢٩١,٧٣٩	٣٥٦,٥٣١	٢,٦٤٨,٢٧٠
صافي التغير في الاستثمارات المالية المتاحة للبيع		–	(١٨٠,٥٣٧)	–	(١٨٠,٥٣٧)	–	(١٨٠,٥٣٧)
صافى الدخل المعترف به مباشرة فى حقوق الملكية		١,٠٥٩,٣٥٥	٦٠٤,٨٥٠	٤٤٦,٩٩٧	٢,١١١,٢٠٢	٣٥٦,٥٣١	٢,٤٦٧,٧٣٣
معاملات أخرى		–	–	–	–	(٢٦٢)	(٢٦٢)
توزيعات العام الحالية		–	–	(١٣٧,٨٢٩)	(١٣٧,٨٢٩)	(١٢,٠١٦)	(١٤٩,٨٤٥)
المحول إلى إحتياطى قانوني(عام)		–	٢٥,٣٤٩	(٢٥,٣٤٩)	–	–	–
المحول إلى احتياطات أخرى		–	١,٣١٣	(١,٣١٣)	–	–	–
صافى أرباح العام		–	–	١٩٥,٧٠٥	١٩٥,٧٠٥	٢٤,٠٣٦	٢١٩,٧٤١
الأرصدة في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ قبل التعديل الى احتياطي مخاطر بنكية		١,٠٥٩,٣٥٥	٦٣١,٥١٢	٤٧٨,٢١١	٢,١٦٩,٠٧٨	٣٦٨,٢٨٩	٢,٥٣٧,٣٦٧
المحول إلي احتياطي المخاطر البنكية العام		–	١١٦	(١١٦)	–	–	–
الأرصدة في ٣١ ديسمبر ٢٠١١	(٢٨)،(٢٩)	**١,٠٥٩,٣٥٥**	**٦٣١,٦٢٨**	**٤٧٨,٠٩٥**	**٢,١٦٩,٠٧٨**	**٣٦٨,٢٨٩**	**٢,٥٣٧,٣٦٧**
الأرصدة فى ١ يناير ٢٠١٠		١,٠٥٩,٣٥٥	٣٦٤,٥٥٥	٣٤١,٠٣٠	١,٧٦٤,٩٤٠	٣٥٦,٥٤٢	٢,١٢١,٤٨٢
صافي التغير في الاستثمارات المالية المتاحة للبيع		–	٣٢٤,٩٩١	–	٣٢٤,٩٩١	–	٣٢٤,٩٩١
صافى الدخل المعترف به مباشرة فى حقوق الملكية		١,٠٥٩,٣٥٥	٦٨٩,٥٤٦	٣٤١,٠٣٠	٢,٠٨٩,٩٣١	٣٥٦,٥٤٢	٢,٤٤٦,٤٧٣
معاملات أخرى		–	–	–	–	(٣٩,٩١٧)	(٣٩,٩١٧)
توزيعات العام الحالية			–	(١١٠,٩٩٦)	(١١٠,٩٩٦)	(١٩١)	(١١١,١٨٧)
المحول إلى إحتياطى قانوني(عام)		–	١٢,٣٣٣	(١٢,٣٣٣)	–	–	–
المحول إلى احتياطات أخرى		–	٤٦٠	(٤٦٠)	–	–	–
صافى ارباح العام		–	–	٣١٢,٨٠٤	٣١٢,٨٠٤	٤٠,٠٩٧	٣٥٢,٩٠١
الأرصدة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ قبل التعديل الى احتياطي مخاطر بنكية		١,٠٥٩,٣٥٥	٧٠٢,٣٣٩	٥٣٠,٠٤٥	٢,٢٩١,٧٣٩	٣٥٦,٥٣١	٢,٦٤٨,٢٧٠
المحول إلى احتياطي المخاطر البنكية العام		–	٨٣,٠٤٨	(٨٣,٠٤٨)	–	–	–
الأرصدة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠	(٢٨)،(٢٩)	**١,٠٥٩,٣٥٥**	**٧٨٥,٣٨٧**	**٤٤٦,٩٩٧**	**٢,٢٩١, ٧٣٩**	**٣٥٦,٥٣١**	**٢,٦٤٨,٢٧٠**

– الإيضاحات المرفقة من إيضاح (١) إلى (٣٤) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية .

قائمة التدفقات النقدية المجمعة

عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١١

	إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠١١ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٠ ألف جنيه مصري
التدفقات النقدية فى أنشطة التشغيل			
صافى الأرباح قبل حقوق الأقلية		٢١٩,٧٤١	٣٥٢,٩٠١
تعديلات لتسوية صافى الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل :			
إهلاك أصول ثابتة وإستهلاك الشهرة	(٢٣،٢١)	٦٠,٥٤٤	٥٢,١٦١
اضمحلال الأصول		٢١٢,٣٤٥	٤٢٣,٥٦٨
فروق إعادة تقييم المخصصات الأخرى بالعملات الأجنبية	(٢٧)	٤٢	٦١
عبء (رد) مخصصات	(٢٧)	١,٩٨٧	(١٦,٩٤٩)
المستخدم من المخصصات الاخري		–	(٥٤)
ضرائب دخل مؤجلة		(٢٤٠)	٦٨٠
أرباح بيع أصول ثابتة	(١٢)	(٦٦٢)	(١,٣٩١)
توزيعات أرباح محصلة	(٨)	(٥٥,٩١٦)	(٦٥,٦٥٢)
أرباح التشغيل قبل التغيرات فى الأصول والالتزامات من أنشطة التشغيل		٤٣٧,٨٤١	٧٤٥,٣٢٥
صافى النقص (الزيادة) فى الأصول والالتزامات			
ودائع لدى البنوك		(٣٧٣,٦٢٧)	٢١٢,٢٤٤
أوراق حكومية		(٦,٣٦١,٢٦٧)	(١,٩٥٠)
استثمارات مالية بغرض المتاجرة		١٧٨,٤٧٩	٧١,٦٢٣
مشاركات و مرابحات و مضاربات مع البنوك		(٩٨٦,٤٧٤)	(٦٤٩,٧١٨)
مشاركات و مرابحات و مضاربات مع العملاء		(٤٥٨,٢١٩)	١٩٨,٢٨٢
المخزون		(٣١,٥٩١)	٢,١٢٥
عملاء وأوراق قبض		(٣٥,٢٣٧)	(٣٦,٢٠٤)
أرصدة مدينة ولصول أخرى		(٢٢٦,٣٥٢)	(٢٠٨,٣٨٤)
أرصدة مستحقة للبنوك		(٣,٣٦١)	٥٣,٩١٠
أوعية إدخارية وشهادات ادخار		٣,٣١٩,٧٧٩	٣,٣٥٢,٥٣٢
موردون وأوراق دفع		٢٤,٥٥٣	٩,٨٣٣
أوراق قبض للعملاء		٣٥,٩٩٠	(٤,٤٥٨)
المستحق الي شركات شقيقة		٦٥٨	٤٣٨
إلتزامات أخرى		٢١٠,٧٧١	٨٠,٩١٧
صافى التدفقات النقدية (المستخدمة فى) المتاحة من أنشطة التشغيل (١)		(٤,٢٦٨,٠٥٧)	٣,٨٢٦,٥١٥
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار			
مدفوعات لشراء استثمارات مالية متاحة للبيع		(١,٤٩١,٠٣٧)	(٧,٩٣٩,٠٣٤)
مدفوعات لشراء استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق		(٢,٩٢٠)	(٦٠٠)
استثمارات في شركات شقيقة		(١٢,٧٨٥)	(١,٢٠٤)
الشهرة		–	(٢٨,٧٧٦)
توزيعات أرباح محصلة	(٨)	٥٥,٩١٦	٦٥,٦٥٢
(مدفوعات) لشراء أصول ثابتة وإعداد وتجهيز الفروع	(٢٣)	(١١٥,٥٢٨)	(٤٤,٨٥٠)
متحصلات من إستبعادات أصول ثابتة		١,٥٩٧	٢,٥٧١
صافى التدفقات النقدية (المستخدمة فى) انشطة الاستثمار (٢)		(١,٥٦٤,٧٥٧)	(٧,٩٤٦,٢٤١)
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
قروض طويلة الأجل		١٥١,٩٠٨	٩,٧٢٣
توزيعات الأرباح المدفوعة		(١٣٧,٨٠٢)	(١٣١,٦٥٩)
نصيب حقوق الأقلية من توزيعات الأرباح		(١٢,٠١٦)	(١٩١)
(النقص) في استثمارات حقوق الأقلية		(٢٦٢)	(٣٩,٩١٧)
صافى التدفقات النقدية المتاحة من (المستخدمة فى) أنشطة التمويل (٣)		١,٨٢٨	(١٦٢,٠٤٤)
صافى (النقص) في النقدية وما فى حكمها خلال العام		(٥,٨٣٠,٩٨٦)	(٤,٢٨١,٧٧٠)
رصيد النقدية وما فى حكمها ــ أول العام		٦,٢٢١,٩٢٨	١٠,٥٠٣,٦٩٨
رصيد النقدية وما فى حكمها ــ آخر العام		٣٩٠,٩٤٢	٦,٢٢١,٩٢٨

	٣١ ديسمبر ٢٠١١ جنيه مصرى	٣١ ديسمبر ٢٠١٠ جنيه مصرى
وتتمثل النقدية وما فى حكمها فيما يلي :		
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى	٣,٣٩٤,٣٦٧	٢,٩٦٤,٤٢٤
أرصدة لدى البنوك	١٢٧,٧٨٤	٦,٠١٥,٠٨٦
أرصدة لدى البنك المركزى فى إطار نسبة الإحتياطى الالزامى	(٣,١٣١,٢٠٩)	(٢,٧٥٧,٥٨٢)
	٣٩٠,٩٤٢	٦,٢٢١,٩٢٨

* لم تتضمن قائمة التدفقات النقدية معاملات غير نقدية تتمثل فيما يلى:

- لم يشمل التغير فى بند مرابحات ومشاركات للعملاء الحركة على أصول آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون ببند أصول أخرى بمبلغ ١٧٢,٠٩٦ ألف جنيه مصرى بالإضافة إلى ديون معدومة بمبلغ ٢٣,٣١٩ ألف جنيه مصرى.
- لم يشمل التغير فى بند إستثمارات مالية متاحة للبيع فروق التقييم والتى أدرجت ببند احتياطى القيمة العادلة بمبلغ ٣١٨,٨٨٦ ألف جنيه مصرى.
- لم تتضمن توزيعات الأرباح المدفوعة الحركة على دائنو توزيعات مساهمين بمبلغ ٢٧ ألف جنيه مصرى.

- الإيضاحات المرفقة من إيضاح (١) إلى (٣٤) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية .

١ - معلومات عامة

يقدم **بنك فيصل الأسلامى المصري** خدمات للمؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار في جمهورية مصر العربية والخارج من خلال ٢٤ فرعاً ، والمركز الرئيسي للبنك الكائن في ٣ شارع ٢٦ يوليو – القاهرة.

تأسس البنك شركة مساهمة مصرية بموجب القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧م المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨١م ولائحته التنفيذية في جمهورية مصر العربية، والبنك مدرج في بورصتي القاهرة والإسكندرية للأوراق المالية .

٢- ملخص السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية المجمعة والتي يتم إتباعها بثبات إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك:

أ - أسس إعداد القوائم المالية المجمعة

يتم إعداد القوائم المالية المجمعة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية الصادرة خلال عام ٢٠٠٦ وتعديلاتها ووفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري المعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ المتفقة مع المعايير المشار إليها ، وعلى أساس التكلفة التاريخية معدلة بإعادة تقييم الأصول والالتزامات المالية بغرض المتاجرة ، والاستثمارات المالية المتاحة للبيع وعقود المشتقات المالية ، كما تم إعدادها طبقا لأحكام القوانين المحلية ذات الصلة .

تعديلات تعليمات البنك المركزي المصري المنشورة والسارية من أول يناير ٢٠١٠

قامت الإدارة بتطبيق تعليمات البنك المركزي المصري الخاصة بقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس ومعايير المحاسبة المصرية السارية المتعلقة بأنشطة البنك. وقد تم تعديل أرقام المقارنة لسنة ٢٠٠٩ حسب الأحوال وفقاً لمتطلبات تلك التعليمات والمعايير الجديدة.

وفيما يلي ملخص بأهم التغيرات التي طرأت على السياسات المحاسبية وعلى القوائم المالية بسبب تطبيق هذه التعديلات المحاسبية :

- تم تغيير طريقة قياس اضمحلال مرابحات ومشاركات ومضاربات وأدوات الدين الأخرى التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة ، وترتب على ذلك إلغاء المخصص العام المكون للمرابحات والمشاركات والمضاربات وبدلاً عنه تم تكوين مخصصات إجمالية للمجموعات من الأصول التي تحمل خطر ائتماني ومواصفات متشابهه أو مخصصات فردية ، كما ترتب على تغيير طريقة تكوين المخصصات زيادة المخصصات المحددة التي كان يتم تكوينها لبنود محددة بذاتها بمبلغ ٣٣,٤٨١ ألف جنيه مصري للالتزامات المباشرة. وقد تم ترحيل الزيادة الإجمالية في المخصصات المكونة للالتزامات المباشرة القائمة في أول يناير ٢٠٠٩ عن المخصصات وفقاً للطريقة الجديدة إلى احتياطي خاص ضمن حقوق الملكية.

  كما تم تغيير طريقة احتساب العائد على أدوات الدين بتطبيق طريقة التكلفة المستهلكة باستخدام معدل العائد الفعلي وقد تم تأثير بند إحتياطى خاص فى ١ يناير ٢٠٠٩ بمبلغ ١٨٠ ألف جنيه مصرى تمثل أثر تلك المعالجة .

- تغيرت متطلبات الإفصاح الخاصة بأهداف وسياسات وأساليب إدارة المخاطر المالية وإدارة كفاية رأس المال وبعض الإيضاحات الأخرى .

- حدد البنك الأطراف ذوي العلاقة وفقاً للمتطلبات المعدلة وأضاف بعض الإيضاحات الجديدة بخصوص هذه الأطراف .

- تم تجميع جميع المنشآت التى يسيطر عليها البنك بطريق مباشر أو غير مباشر بغض النظر عن نشاط تلك المنشآت التابعة .

- قام البنك بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للأصول غير الملموسة ، ولم تنتج تعديلات من ذلك الإجراء .

- تم دراسة جميع الفروق الضريبية التى ينتج عنها التزامات ضريبية مؤجلة والاعتراف بها بأثر رجعي ، وبالنسبة للأصول الضريبية المؤجلة والخسائر الضريبية المرحلة ، فقد تم الاعتراف بها فقط في حدود المنافع الإقتصادية المستقبلية المتوقعة منها .

- تم تغيير طريقة قياس اضمحلال القروض والتسهيلات وأدوات الدين الأخرى التى يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة ، وترتب علي ذلك إلغاء المخصص العام المكون للقروض والتسهيلات وبدلاً عنه تم تكوين مخصصات إجمالية للمجموعات من الصول التى تحمل خطر ائتماني ومواصفات متشابهه أو مخصصات فردية .

- قام البنك بدراسة الأصول التى آلت ملكيتها إليه وفاءً لديون بغرض التأكد من انطباق قواعد تصنفيها ضمن الأصول غير المتداولة المتحفظ بها بغرض البيع ضمن الأصول الأخرى ، ولم ينتج عن ذلك اختلاف في التبويب أو القيمة التى تقاس بها تلك الأصول .

ب - التجميع

ب/١ الشركات التابعة

هي الشركات التي يمتلك البنك بطريق مباشرأوغيرمباشر القدرة على التحكم في سياستها المالية والتشغيلية و القدرة على السيطرة عليها وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت .

- الشركات التابعة هي المنشآت (بما في ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة) التى يمتلك البنك القدرة علي التحكم في سياساتها المالية التشغيلية ، وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت . ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالى عند تقييم ما إذا كان البنك القدرة علي السيطرة المنشآت الأخرى .
ويتم تجميع الشركات التابعة بالكامل من التاريخ الذى تنتقل فيه السيطرة الي البنك كما يتم استبعادها من التجميع من التاريخ الذى تنتهي فيه السيطرة .

- يتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناء البنك للشركات ، ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة للأصول المقدمة وأدوات حقوق الملكية المصدرة والالتزامات المتكبدة أو المقبولة في تاريخ التبادل ، مضافاً إليها أية تكاليف تعزى مباشرة لعملية الاقتناء ، ويتم قياس الأصول المقتناة القابلة للتحديد والالتزامات وكذلك الالتزامات المحتملة المقبولة وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء ، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية وتسجل الزيادة في تكلفة الاقتناء البنك في صافي الأصول المقتناة القابلة للتحديد علي أنها شهرة ، وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لصافي الأصول المقتناة القابلة للتحديد للشركة المقتناة ، يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل .

- عند التجميع ، يتم استبعاد المعاملات والأرصدة والأرباح غير المحققة الناشئة عن المعاملات بين شركات البنك ، واستبعاد الخسائر غير المحققة إلا إذا كانت تقدم دليلاً علي وجود اضمحلال في قيمة الأصل المحول . ويتم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة كلما كان ذلك ضروريا بحيث يتم ضمان تطبيق سياسات موحدة للبنك .

ب / ٢ المعاملات مع أصحاب حقوق الأقلية

تعتبر المجموعة المعاملات مع أصحاب حقوق الأقلية علي انها معاملات مع أطراف خارج المجموعة . ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن البيع الي حقوق الأقلية وذلك في قائمة الدخل . وينتج عن عمليات الشراء من حقوق الأقلية شهرة بما يمثل الفرق بين المقابل المدفوع للأسهم المقتناة والقيمة الدفترية لصافي الأصول للشركة التابعة .

ب / ٣ الشركات الشقيقة

هي الشركات التي يمتلك البنك بطريق مباشر أو غير مباشر نفوذا مؤثراً عليها ولكن لا يصل الى حد السيطرة ، وعادة يكون للبنك حصة ملكية من ٢٠% الى ٥٠% من حقوق التصويت .

يتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناء البنك للشركات ، ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة أو المقابل الذي قدمه البنك من أصول للشراء و/أو أدوات حقوق ملكية مصدرة و/أو التزامات تكبدها البنك و/أو التزامات يقبلها نيابة عن الشركة المقتناة ، وذلك في تاريخ التبادل مضافاً إليها أية تكاليف تعزي مباشرة لعملية الاقتناء ، ويتم قياس صافي الأصول بما في ذلك الالتزامات المحتملة المقتناة القابلة للتحديد وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء ، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية وتعتبر الزيادة في تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لحصة البنك في ذلك الصافي شهرة وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة للصافي المشار إليه ، يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى .

ويتم المحاسبة عن الشركات التابعة والشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك بطريقة التكلفة ، وفقاً لهذه الطريقة ، تثبت الاستثمارات بتكلفة الاقتناء متضمنة أية شهرة ويخصم منها أية خسائر اضمحلال في القيمة ، وتثبت توزيعات الأرباح في قائمة الدخل عند اعتماد توزيع هذه الأرباح وثبوت حق البنك في تحصيلها .

ج - التقارير القطاعية

قطاع النشاط هو مجموعة من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى. والقطاع الجغرافي يرتبط بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة اقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئة اقتصادية مختلفة.

د - المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

تمسك حسابات البنك بالجنيه المصري وتثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية فى تاريخ تنفيذ المعاملة ، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى فى نهاية السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية فى ذلك التاريخ ، ويتم الاعتراف فى قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفروق الناتجة عن التقييم بالبنود التالية :

- صافى دخل المتاجرة (بالنسبة للأصول والالتزامات بغرض المتاجرة) .
- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى(بالنسبة لباقي البنود).
- حقوق الملكية للمشتقات المالية بصفة تغطية مؤهلة للتدفقات النقدية أو بصفة تغطية مؤهلة لصافى الأستثمار.

يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة استثمارات متاحة للبيع (أدوات دين) ما بين فروق تقييم نتجت عن التغيرات فى التكلفة المستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغيير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغيير القيمة العادلة للأداة ، ويتم الاعتراف فى قائمة الدخل بفروق التقييم المتعلقة بالتغييرات فى التكلفة المستهلكة ضمن عائد التوظيفات والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغيير أسعار الصرف فى بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى، ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بفروق التغيير فى القيمة العادلة (احتياطي القيمة العادلة / استثمارات مالية متاحة للبيع) .

تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود غير ذات الطبيعة النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ويتم الاعتراف بفروق التقييم الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة استثمارات مالية متاحة للبيع ضمن إحتياطى القيمة العادلة فى حقوق الملكية .

هـ - الأصول المالية

يقوم البنك بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية : أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ، التوظيفات للعملاء والبنوك (مشاركات ومرابحات ومضاربات للعملاء والبنوك)، واستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ، واستثمارات مالية متاحة للبيع ، وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف استثماراتها عند الاعتراف الأولي .

هـ/١ الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

تشمل هذه المجموعة : أصول مالية بغرض المتاجرة ، والأصول التى تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

- يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها وتحمل قيمتها بصفة أساسية بغرض بيعها فى الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً وكان هناك دليل على معاملات فعلية حديثة تشير إلى الحصول على أرباح فى الأجل القصير كما يتم تصنيف المشتقات على أنها بغرض المتاجرة إلا إذا تم تخصيصها على أنها أدوات تغطية .

- يتم تبويب الأصول المالية عند نشأتها علي أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في الحالات التالية :

- عندما يقلل ذلك تضارب القياس الذي قد ينشأ إذا تم معالجة المشتق ذو العلاقة على أنه بغرض المتاجرة في الوقت الذي يتم فيه تقييم الأداة المالية محل المشتق بالتكلفة المستهلكة بالنسبة للقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء وأدوات الدين المصدرة .
- عند إدارة بعض الإستثمارات مثل الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية وتقييمها بالقيمة العادلة وفقاً لإستراتيجية الإستثمار أو إدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها للإدارة العليا على هذا الأساس ، يتم عندها تبويب تلك الإستثمارات على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

- الأدوات المالية ، مثل أدوات الدين المحتفظ بها التي تحتوي على واحد أو أكثر من المشتقات الضمنية التي تؤثر بشدة على التدفقات النقدية ، فيتم تبويب تلك الأدوات على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

- يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية التي يتم إدارتها بالارتباط مع أصول أو التزامات مالية مبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك في قائمة الدخل " بند صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر " .

- لا يتم إعادة تبويب أية مشتقة مالية من مجموعة الأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك أثناء فترة الاحتفاظ بها أو سريانها ، كما لا يتم إعادة تبويب أية أداه مالية نقلا من مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا كانت هذه الأداة قد تم تخصيصها بمعرفة البنك عند الاعتراف الأولي كأداة تقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

في جميع الأحوال لا يقوم البنك بإعادة تبويب أي أداة مالية نقلا إلى مجموعة الأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو إلى مجموعة الأصول المالية بغرض المتاجرة.

هـ/٢ مشاركات ومرابحات ومضاربات للعملاء والبنوك

تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة في سوق نشطة فيما عدا :

- الأصول التي ينوي البنك بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير ، يتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول بغرض المتاجرة.
- الأصول التي قام البنك بتبويبها على أنها متاحة للبيع عند الاعتراف الأولي بها.
- الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية

هـ/٣ الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

تمثل الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ استحقاق محدد ولدى إدارة البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها ، ويتم إعادة تبويب كل المجموعة على أنها متاحة للبيع إذا باع البنك مبلغ هام من الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق باستثناء حالات الضرورة .

هـ/٤ الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

تمثل الاستثمارات المالية المتاحة للبيع أصولاً مالية غير مشتقة تكون هناك النية للاحتفاظ بها لمدة غير محددة وقد يتم بيعها استجابة للحاجة إلى السيولة أو التغيرات فى أسعار العائد أو الصرف أو الأسهم .

ويتبع ما يلي بالنسبة للأصول المالية :

- يتم الاعتراف بعمليات الشراء والبيع بالطريقة المعتادة للأصول المالية فى تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذى يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الأصل وذلك بالنسبة للاصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر وللاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والاستثمارات المالية المتاحة للبيع .

- يتم الإعتراف أولا بالأصول المالية التى لا يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة مضافا إليها تكاليف المعاملة ويتم الإعتراف بالأصول المالية التى يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك بالقيمة العادلة فقط مع تحميل تكاليف المعاملة على قائمة الدخل بند صافى دخل المتاجرة .

- يتم استبعاد الأصول المالية عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدي فى الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يحول البنك معظم المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية إلى طرف أخر ويتم استبعاد الالتزامات عندما تنتهي إما بالتخلص منها أو إلغائها أو انتهاء مدتها التعاقدية .

- يتم القياس لاحقا بالقيمة العادلة لكل من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع و الاصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر وبالتكلفة المستهلكة للاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق .

- يتم الاعتراف فى قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات فى القيمة العادلة للاصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر و يتم الاعتراف مباشرة فى حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات فى القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو اضمحلال قيمته عندها يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر المتراكمة التى سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية .

- يتم الاعتراف فى قائمة الدخل بالعائد المحسوب بطريقة التكلفة المستهلكة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية الخاصة بالأصول ذات الطبيعة النقدية المبوبة متاحة للبيع ، وكذلك يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع عندما ينشأ الحق للبنك فى تحصيلها .

- يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المعلن عن أسعارها فى أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية Bid Price أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوافر أسعار الطلب الجارية، فيحدد البنك القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة ، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى شائعة الاستخدام من قبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن البنك من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع ، يتم قياس قيمتها بالتكلفة بعد خصم أي اضمحلال فى القيمة .

- يقوم البنك بإعادة تبويب الأصل المالي المبوب ضمن مجموعة الأدوات المالية المتاحة للبيع الذى يسرى عليه تعريف – المديونيات (سندات) نقلاً عن مجموعة الأدوات المالية المتاحة للبيع إلى مجموعة الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق – وذلك عندما تتوافر لدى البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بهذه الأصول المالية خلال المستقبل المنظور أو حتى تاريخ الاستحقاق وتتم إعادة التبويب بالقيمة العادلة فى تاريخ إعادة التبويب ، ويتم معالجة أية أرباح أو خسائر متعلقة بتلك الأصول التى تم الاعتراف بها سابقاً ضمن حقوق الملكية وذلك على النحو التالي :

١. في حالة الأصل المالي المعاد تبويبه الذى له تاريخ استحقاق ثابت يتم استهلاك الأرباح والخسائر على مدار العمر المتبقي للاستثمار المحتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق بطريقة العائد الفعلي ويتم استهلاك أي فرق بين القيمة على أساس التكلفة المستهلكة والقيمة على أساس تاريخ الاستحقاق على مدار العمر المتبقي للأصل المالي باستخدام طريقة العائد الفعلي ، وفى حالة اضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية فى الأرباح والخسائر .

٢. في حالة الأصل المالي الذى ليس له تاريخ استحقاق ثابت تظل الأرباح أو الخسائر ضمن حقوق الملكية حتى بيع الأصل أو التصرف فيه ، عندئذ يتم الاعتراف بها فى الأرباح والخسائر وفى حالة اضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية فى الأرباح والخسائر.

- إذا قام البنك بتعديل تقديراته للمدفوعات أو المقبوضات فيتم تسوية القيمة الدفترية للأصل المالي (أو مجموعة الأصول المالية) لتعكس التدفقات النقدية الفعلية والتقديرات المعدلة على أن يتم إعادة حساب القيمة الدفترية وذلك بحساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بسعر العائد الفعلي للأداة المالية ويتم الاعتراف بالتسوية كإيراد أو مصروف في الأرباح والخسائر .

- في جميع الأحوال إذا قام البنك بإعادة تبويب أصل مالي طبقاً لما هو مشار إليه وقام البنك في تاريخ لاحق بزيادة تقديراته للمتحصلات النقدية المستقبلية نتيجة لزيادة ما سيتم استرداده من هذه المتحصلات النقدية ، يتم الاعتراف بتأثير هذه الزيادة كتسوية لسعر العائد الفعلي وذلك من تاريخ التغير في التقدير وليس كتسوية للرصيد الدفتري للأصل في تاريخ التغير في التقدير .

و – المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان هناك حق قانوني قابل للنفاذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافى المبالغ، أو لاستلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

وتعرض بنود اتفاقيات شراء أوراق حكومية مع التزام بإعادة البيع واتفاقيات بيع أوراق حكومية مع التزام بإعادة الشراء على أساس الصافي بالمركز المالي ضمن بند أوراق حكومية .

ز - أدوات المشتقات المالية ومحاسبة التغطية

يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة ، ويتم إعادة قياسها لاحقاً بقيمتها العادلة . ويتم الحصول على القيمة العادلة من أسعارها السوقية المعلنة في الأسواق النشطة ، أو المعاملات السوقية الحديثة ، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات ، بحسب الأحوال . وتظهر جميع المشتقات ضمن الأصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة ، أو ضمن الالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة .

يتم معالجة المشتقات المالية الضمنية المشمولة في أدوات مالية أخرى ، مثل خيار التحويل في السندات القابلة للتحويل الى أسهم ، باعتبارها مشتقات مستقلة عندما لا تكون الخصائص الاقتصادية والمخاطر لصيقة بتلك المرتبطة بالعقد الأصلي وكان ذلك العقد غير مبوب بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر . ويتم قياس تلك المشتقات الضمنية بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل ضمن بند صافي دخل المتاجرة .

ولا يتم فصل المشتقات الضمنية إذا اختار البنك تبويب العقد المركب بالكامل بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن القيمة العادلة على ما إذا كانت المشتقة مخصصة أداة تغطية ، وعلى طبيعة البند المغطى . ويقوم البنك بتخصيص بعض المشتقات على أنها أيا مما يلي :

* تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة) .
* تغطيات مخاطر تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تنسب الى أصل أو التزام معترف به ، أو تنسب الى معاملة متنبأ بها (تغطية التدفقات النقدية) .
* تغطيات صافي الاستثمار في عملات أجنبية (تغطية صافي الاستثمار) .

ويتم استخدام محاسبة التغطية للمشتقات المخصصة لهذا الغرض إذا توافرت فيها الشروط المطلوبة .

ويقوم البنك عند نشأة المعاملة بالتوثيق المستندي للعلاقة بين البنود المغطاة وأدوات التغطية ، وكذلك أهداف إدارة الخطر والإستراتيجية من الدخول في معاملات التغطية المختلفة . ويقوم البنك أيضاً عند نشأة التغطية وكذلك بصفة مستمرة بالتوثيق المستندي لتقدير ما إذا كانت المشتقات المستخدمة في معاملات التغطية فعالة في مقابلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المغطى .

ز/١ تغطية القيمة العادلة

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات القيمة العادلة ، وذلك مع أية تغيرات في القيمة العادلة المنسوبة لخطر الأصل أو الالتزام المغطى .

ويؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود مبادلات سعر العائد والبنود المغطاة المتعلقة بها وذلك الى " صافي الدخل من العائد " ويؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود العملة المستقبلية الى " صافي دخل المتاجرة " .

ويؤخذ أثر عدم الفعالية في كافة العقود والبنود المغطاة المتعلقة بها الواردة في الفقرة السابقة الى " صافي دخل المتاجرة " .

وإذا لم تعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية ، يتم استهلاك التعديل الذي تم على القيمة الدفترية للبند المغطى الذي يتم المحاسبة عنه بطريقة التكلفة المستهلكة ، وذلك بتحميله على الأرباح والخسائر على مدار العام حتى الاستحقاق . وتبقى ضمن حقوق الملكية التعديلات التي أجريت على القيمة الدفترية لأداة حقوق الملكية المغطاة حتى يتم استبعادها .

ز/٢ تغطية التدفقات النقدية

يتم الاعتراف في حقوق الملكية بالجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات التدفقات النقدية . ويتم الاعتراف على الفور بالأرباح والخسائر المتعلقة بالجزء غير الفعال في قائمة الدخل " صافي دخل المتاجرة " .

ويتم ترحيل المبالغ التي تراكمت في حقوق الملكية الى قائمة الدخل في نفس الفترات التي يكون للبند المغطى تأثير على الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء الفعال من مبادلات العملة والخيارات الى " صافي دخل المتاجرة " .

وعندما تستحق أو تباع أداة تغطية أو إذا لم تعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية ، تبقى الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية في ذلك الوقت ضمن حقوق الملكية ، ويتم الاعتراف بها في قائمة الدخل عندما يتم الاعتراف أخيرا بالمعاملة المتنبأ بها . أما إذا لم يعد من المتوقع أن تحدث المعاملة المتنبأ بها ، عندها يتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية على الفور الى قائمة الدخل .

ز/٣ تغطية صافي الاستثمار

يتم المحاسبة عن تغطيات صافي الاستثمار من تغطيات التدفقات النقدية . ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بالربح أو الخسارة من أداة التغطية المتعلقة بالجزء الفعال للتغطية ، بينما يتم الاعتراف في قائمة الدخل على الفور بالربح أو الخسارة المتعلقة بالجزء غير الفعال. ويتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية الى قائمة الدخل عند استبعاد العمليات الأجنبية .

ز/٤ المشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن " صافي دخل المتاجرة " بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل " صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر " وذلك بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات التي يتم إدارتها بالارتباط مع الأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

ح - إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند " عائد المشاركات والمضاربات والمرابحات والإيرادات المشابهة أو " تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة " بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة العائد الفعلي لجميع الأدوات المالية التي تحمل بعائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

وطريقة العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المستهلكة لأصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها . ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية ، أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة الى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي . وعند حساب معدل العائد الفعلي ، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ في الاعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية ، وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي ، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات .

وعند تصنيف التوظيفات (المشاركات والمرابحات والمضاربات) بأنها غير منتظمة أو مضمحلة بحسب الحالة يتم إيقاف إثبات العائد الخاص بها كإيراد

ويقوم البنك بالاعتراف في قائمة الدخل بإيرادات ومصروفات العائد علي أساس الاستحقاق بطريقة العائد الإسمى حيث أن الفروق بين طريقة العائد الإسمى و طريقة العائد الفعلي لذلك البند غير جوهرية.

ط - إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة عمليات التوظيف أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالتوظيفات أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة ، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية ، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكملاً للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي .

ويتم تأجيل أتعاب الارتباط على التوظيفات إذا كان هناك احتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه التوظيفات وذلك على اعتبار أن أتعاب الارتباط التي يحصل عليها البنك تعتبر تعويضاً عن التدخل المستمر لاقتناء الأداة المالية ، ثم يتم الاعتراف بها بتعديل معدل العائد الفعلي على التوظيف ، وفي حالة انتهاء فترة الارتباط دون إصدار البنك لعملية التوظيف يتم الاعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند انتهاء فترة سريان الارتباط .

ويتم الاعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التي يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيراد عند الاعتراف الأولي ويتم الاعتراف بأتعاب ترويج التوظيفات المشتركة ضمن الإيرادات عند استكمال عملية الترويج وعدم احتفاظ البنك بأية جزء من القرض أو كان البنك يحتفظ بجزء له ذات معدل العائد الفعلي المتاح للمشاركين الآخرين .

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض على معاملة لصالح طرف آخر – مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى او اقتناء أو بيع المنشآت – وذلك عند استكمال المعاملة المعنية . ويتم الاعتراف بأتعاب الاستشارات الإدارية والخدمات الأخرى عادة على أساس التوزيع الزمني النسبي على مدار أداة الخدمة . ويتم الاعتراف بأتعاب إدارة التخطيط المالي وخدمات الحفظ التي يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار العام التي يتم أداء الخدمة فيها .

ي - إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح عند صدور الحق في تحصيلها وذلك عندما يتم إعلان هذه الأرباح بواسطة الجمعية العامة للجهة المستثمر فيها.

ك - اضمحلال الأصول المالية

ك / ١ الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

يقوم البنك في تاريخ كل مركز مالي بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد الاستثمارات المالية أو مجموعة من الاستثمارات المالية ، ويعد الاستثمار المالي أو المجموعة من الاستثمارات المالية مضمحلة ويتم تحميل خسائر الاضمحلال عندما يكون هناك دليل موضوعي على الاضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولى للاستثمار (حدث الخسارة Loss event) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للاستثمار المالي أو لمجموعة الاستثمارات المالية التي يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها .

وتتضمن المؤشرات التي يستخدمها البنك لتحديد وجود دليل موضوعي على خسائر الاضمحلال أيا مما يلي :

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المدين .
- مخالفة شروط اتفاقية التوظيف مثل عدم السداد .
- توقع إفلاس المدين أو دخوله في دعوة تصفية أو إعادة هيكل التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسي للمقترض .
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية للصعوبات المالية للمقترض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية .
- اضمحلال قيمة الضمان.
- تدهور الحالة الائتمانية .

ومن الأدلة الموضوعية على خسائر اضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير الى انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه المجموعة منذ الاعتراف الأولى على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الانخفاض لكل أصل على حدة ، ومثال زيادة عدد حالات الإخفاق في السداد بالنسبة لأحد المنتجات المصرفية .

ويقوم البنك بتقدير العام ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة وتتراوح هذه العام بصفة عامة بين ثلاثة إلى أثنى عشر شهراً .

كما يقوم البنك أولا بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الاضمحلال لكل أصل مالي على حده إذا كان ذو أهمية منفرداً ، ويتم التقدير على مستوى إجمالي أو فردي للأصول المالية التي ليس لها أهمية منفردة ، وفي هذا المجال يراعى ما يلي :

- إذا حدد البنك أنه لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي تم دراسته منفرداً، سواء كان هاماً بذاته أم لا ، عندها يتم إضافة هذا الأصل مع الأصول المالية التي لها خصائص خطر عن عمليات التوظيف و الاستثمار مشابهة ثم يتم تقييمها معاً لتقدير الاضمحلال وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية .

- إذا حدد البنك أنه يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي ، عندها يتم دراسته منفرداً لتقدير الاضمحلال ، وإذا نتج عن الدراسة وجود خسائر اضمحلال ، لا يتم ضم الأصل الى المجموعة التي يتم حساب خسائر اضمحلال لها على أساس مجمع .
- إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر اضمحلال يتم عندئذ ضم الأصل الى المجموعة .

ويتم قياس مبلغ مخصص خسائر الاضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ، ولا يدخل في ذلك خسائر عن عمليات التوظيف والاستثمار المستقبلية التي لم يتم تحملها بعد ، مخصومة باستخدام معدل العائد الفعلي الأصلي للأصل المالي . ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص خسائر الاضمحلال ويتم الاعتراف بعبء الاضمحلال عن خسائر عمليات التوظيف و الاستثمار في قائمة الدخل.

وإذا كان التوظيف أو الاستثمار المحتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق يحمل معدل عائد متغير ، عندها يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر اضمحلال هو معدل العائد الفعلي وفقاً للعقد عند تحديد وجود دليل موضوعي على اضمحلال الأصل . وللأغراض العملية ، قد يقوم البنك بقياس خسائر اضمحلال القيمة على أساس القيمة العادلة للأداة باستخدام أسعار سوق معلنة ، وبالنسبة للأصول المالية المضمونة ، يراعى إضافة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي ، وتلك التدفقات التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمان بعد خصم المصاريف المتعلقة بذلك .

ولأغراض تقدير الاضمحلال على مستوى إجمالي ، يتم تجميع الأصول المالية في مجموعات متشابهة من ناحية خصائص الخطر من عمليات التوظيف و الاستثمار ، أي على أساس عملية التصنيف التي يجريها البنك أخذاً في الاعتبار نوع الأصل والصناعة والموقع الجغرافي ونوع الضمان وموقف المتأخرات والعوامل الأخرى ذات الصلة . وترتبط تلك الخصائص بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعات من تلك الأصول لكونها مؤشراً لقدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة .

وعند تقدير الاضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الإخفاق التاريخية ، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات النقدية التعاقدية للأصول في البنك ومقدار الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر عمليات التوظيف والاستثمار المشابهة للأصول التي يحوزها البنك ويتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية على أساس البيانات المعلنة الحالية بحيث تعكس أثر الأحوال الحالية التي لم تتوافر في العام التي تم خلالها تحديد مقدار الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الأحوال التي كانت موجودة في الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً .

ويعمل البنك على أن تعكس توقعات التغيرات في التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية مع التغيرات في البيانات الموثوق بها ذات العلاقة من فترة الى أخرى ، مثال لذلك التغيرات في معدلات البطالة ، وأسعار العقارات ، وموقف التسديدات وأية عوامل أخرى تشير الى التغيرات في احتمالات الخسارة في المجموعة ومقدارها ، ويقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات المستقبلية .

ك/٢ **الاستثمارات المالية المتاحة للبيع**

يقوم البنك في تاريخ كل مركز مالي بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد أو مجموعة من الأصول المالية المبوبة ضمن استثمارات مالية متاحة للبيع ، وفي حالة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع ، يؤخذ في الاعتبار الانخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأداة لأقل من قيمتها الدفترية ، وذلك عند تقدير ما إذا كان هناك اضمحلال في الأصل .

خلال الفترات التي تبدأ من أول يناير ٢٠٠٩ ، فيعد الانخفاض كبيراً إذا بلغ ١٠% من تكلفة القيمة الدفترية ، ويعد الانخفاض ممتداً إذا استمر لفترة تزيد عن تسعة أشهر ، وإذا توافرت الأدلة المشار إليها يتم ترحيل الخسارة المتراكمة من حقوق الملكية ويعترف بها في قائمة الدخل، ولا يتم رد اضمحلال القيمة الذي يعترف به بقائمة الدخل فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية إذا حدث ارتفاع في القيمة العادلة لاحقاً أما إذا ارتفعت القيمة العادلة لأدوات الدين المبوبة متاحة للبيع ، وكان من الممكن ربط ذلك الارتفاع بموضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بالاضمحلال في قائمة الدخل ، يتم رد الاضمحلال من خلال قائمة الدخل .

ل - **الاستثمارات العقارية**

تتمثل الاستثمارات العقارية في الأراضي والمباني المملوكة للبنك من أجل الحصول على عوائد إيجاريه أو زيادة رأسمالية وبالتالي لا تشمل الأصول العقارية التي يمارس البنك أعماله من خلالها أو تلك التي آلت إليه وفاء لديون . ويتم المحاسبة عن الاستثمارات العقارية بذات الطريقة المحاسبية المطبقة بالنسبة للأصول الثابتة .

و -**الشهرة**

تمثل الشهرة الزيادة فى تكلفة الإقتناء عن القيمة العادلة لحصة البنك فى صافى الأصول بما فى ذلك الإلتزامات المحتملة المقتناة القابلة للتحديد للشركة التابعة أو الشقيقة فى تاريخ الإقتناء وتبوب الشهرة الناتجة عن إقتناء شركات تابعة وشقيقة ضمن تكلفة الإستثمارات فى شركات تابعة وشقيقة فى القوائم المستقلة للبنك. ويتم إختبار مدى إضمحلال الشهرة سنويا على أن يتم الخصم على قائمة الدخل بقيمة إستهلاك الشهرة بواقع ٢٠% سنويا أو بقيمة الإضمحلال فى قيمتها أيهما أكبر ، وتدخل الشهرة المتعلقة بشركات تابعة وشقيقة فى تحديد أرباح وخسائر بيع تلك الشركات.
ويتم توزيع الشهرة على وحدات توليد النقد لأغراض إختبار الإضمحلال. وتتمثل وحدات توليد النقد فى القطاعات الرئيسية للبنك.

ز -**المخـــزون**

يتم تقييم عناصر المخزون على النحو التالي :

أ - خامات : بالتكلفة (بإتباع طريقة المتوسط المتحرك) أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل.

ب - قطع الغيار والمهمات : بالتكلفة (بإتباع طريقة المتوسط المتحرك) أو صافي القيمة البيعيـــة أيهما أقل.

ج - إنتاج تام: بالتكلفة الصناعية طبقا لقوائم التكاليف أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل، وتشـــمل التكلفة الصناعية نصيب الوحدة من الخامات ، الأجور والمصروفات الصـــناعية المباشـــرة وغير المباشرة .

صافى القيمة البيعية هى سعر البيع التقديرى فى سياق النشاط العادى ناقصا التكلفة التقديرية اللازمة لإتمام البيع .

يتم الاعتراف بالانخفاض فى قيمة المخزون إلى صافى القيمة البيعية وجميع خسائر المخزون ضمن تكلفة المبيعات بقائمة الدخل فى الفترة التى حدث فيها الانخفاض أو الخسارة ، ويتم الاعتراف برد الانخفاض فى المخزون الناتج من الارتفاع فى صافى القيمة البيعية بقائمة الدخل كتخفيض من تكلفة المبيعات فى الفترة التى حدث فيها الرد .

ح – العملاء والأرصدة المدينة الأخرى

يتم إثبات العملاء والمتحصلات الأخري بالقيمة الأصلية للفاتورة بعد خصم أية خسائر إضمحلال .

ويتم قياس خسائر الإضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للعملاء والأرصدة المدينة الأخرى والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ، ويتم الاعتراف بخسائر الإضمحلال بقائمة الدخل، ويتم الاعتراف برد خسائر الإضمحلال بقائمة الدخل في الفترة التى حدث فيها الرد.

ط – الأصول الثابتة

تتمثل الأراضي والمباني بصفة أساسية في مقار المركز الرئيسي والفروع والمكاتب وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصا الإهلاك وخسائر الاضمحلال وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة.

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلا مستقلا ، حسبما يكون ملائما ، وذلك عندما يكون محتملا تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل الى البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها . ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح في العام التي يتم تحملها ضمن مصروفات التشغيل الأخرى .

لا يتم إهلاك الأراضي ويتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكلفة بحيث تصل الى القيمة التخريدية على مدار الأعمار الإنتاجية ، كالتالي :

المباني والإنشاءات	٥٠ سنة
تحسينات عقارات مستأجرة	٥٠ سنة أو على فترة الإيجار إذا كانت أقل
أثاث مكتبي وخزائن	١٠ سنوات
آلات كاتبة وحاسبة وأجهزة تكييف	٥ سنوات
وسائل نقل	٥ سنوات
أجهزة الحاسب الآلي / نظم آلية متكاملة	٥ سنوات

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة في تاريخ كل مركز المالي ، وتعدل كلما كان ذلك ضروريا . ويتم مراجعة الأصول التي يتم إهلاكها بغرض تحديد الاضمحلال عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير الى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد . ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور الى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية .

وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى ، ويتم تحديد أرباح وخسائر الاستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافي المتحصلات بالقيمة الدفترية . ويتم إدراج الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى في قائمة الدخل .

ي - اضمحلال الأصول غير المالية

لا يتم استهلاك الأصول التي ليس لها عمر إنتاجي محدد - باستثناء الشهرة - ويتم اختبار اضمحلالها سنوياً. ويتم دراسة اضمحلال الأصول التي يتم استهلاكها كلما كان هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير الى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد .

ويتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال وتخفيض قيمة الأصل بالمبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الاستردادية . وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل ، أيهما أعلى . ولغرض تقدير الاضمحلال ، يتم إلحاق الأصل بأصغر وحدة توليد نقد ممكنة. ويتم مراجعة الأصول غير المالية التي وجد فيها اضمحلال لبحث ما إذا كان هناك رد للاضمحلال الى قائمة الدخل وذلك في تاريخ إعداد كل قوائم مالية .

ك - الإيجارات

يتم المحاسبة عن الإيجار التمويلي طبقا للقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥ بشأن التأجير التمويلي ، وذلك إذا كان العقد يمنح الحق للمستأجر في شراء الأصل في تاريخ محدد وبقيمة محددة ، أو كانت القيمة الحالية لإجمالي مدفوعات الإيجار تمثل ما لا يقل عن ٩٠% من قيمة الأصل . وتعد عقود الإيجار الأخرى عقود إيجار تشغيلي .

الاستئجار

بالنسبة لعقود الإيجار التمويلي يعترف بتكلفة الإيجار ، بما في ذلك تكلفة الصيانة للأصول المستأجرة، ضمن المصروفات في قائمة الدخل عن الفترة التي حدثت فيها . وإذا قرر البنك ممارسة حق الشراء للأصول المستأجرة يتم رسملة تكلفة حق الشراء باعتبارها أصلاً ضمن الأصول الثابتة ويهلك على مدار العمر الإنتاجي المتبقي من عمر الأصل المتوقع بذات الطريقة المتبعة للأصول المماثلة .
ويتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلي ناقصا أية خصومات تم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت علي مدار فترة العقد .

التأجير

بالنسبة للأصول المؤجرة إيجاراً تشغيليا تظهر ضمن الأصول الثابتة في الميزانية وتهلك علي مدار العمر الإنتاجي المتوقع للأصل بذات الطريقة المطبقة على الأصول المماثلة ، ويثبت إيراد الإيجار ناقصا أية خصومات تمنح للمستأجر بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد .

ل - النقدية وما فى حكمها

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية يتضمن بند النقدية وما فى حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء ، وتتضمن النقدية ، والأرصدة لدى البنك المركزي خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي والأرصدة لدى البنوك وأوراق حكومية (أذون خزانة) .

م - المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلالي حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات ، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام .

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه للتسوية بالأخذ في الاعتبار هذه المجموعة من الالتزامات . ويتم الاعتراف بالمخصص حتى إذا كان هناك احتمال ضئيل في وجود تدفق نقدي خارج بالنسبة لبند من داخل هذه المجموعة .

ويتم رد المخصصات التي انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الالتزامات المحدد لسدادها أجل بعد سنة من تاريخ الميزانية باستخدام معدل مناسب لذات أجل سداد الالتزام – دون تأثره بمعدل الضرائب الساري – الذي يعكس القيمة الزمنية للنقود ، وإذا كان الأجل أقل من سنة تحسب القيمة المقدرة للالتزام ما لم يكن أثرها جوهرياً فتحسب بالقيمة الحالية .

ن – ضرائب الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على ربح أو خسارة السنة كل من ضريبة السنة والضريبة المؤجلة ، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببنود حقوق الملكية التي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية .

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية بالإضافة الى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة .

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً لأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية ، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية .

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل ، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية ، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه .

س – التمويل

يتم الاعتراف بالتمويلات التي يحصل عليها البنك أولاً بالقيمة العادلة ناقصا تكلفة الحصول على التمويل .

ويقاس التمويل لاحقا بالتكلفة المستهلكة ، ويتم تحميل قائمة الدخل بالفرق بين صافي المتحصلات وبين القيمة التي سيتم الوفاء بها على مدار فترة الاقتراض باستخدام طريقة العائد الفعلي .

ع – رأس المال

ت/١ تكلفة رأس المال

يتم عرض مصاريف الإصدار التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو إصدار خيارات خصماً من حقوق الملكية وبصافي المتحصلات بعد الضرائب .

ت/٢ توزيعات الأرباح

تثبت توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية في العام التي تقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة مجلس الإدارة المقررة بالنظام الأساسي والقانون.

ف - أنشطة الأمانة

يقوم البنك بمزاولة أنشطة الأمانة مما ينتج عنه امتلاك أو إدارة أصول خاصة بأفراد أو أمانات ، أو صناديق مزايا ما بعد انتهاء الخدمة ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث أنها ليست أصولا للبنك .

ص -أرقام المقارنة

يعاد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضروريا لتتوافق مع التغيرات في العرض المستخدم في العام الحالي.

٣ - إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك نتيجة للانشطه التي يزاولها إلي مخاطر ماليه متنوعة وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالي ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعه من المخاطر مجتمعه معا ، ولذلك يهدف البنك إلي تحقيق التوازن الملائم بين الخطر والعائد ولذا تقليل الأثار السلبية المحتملة علي الأداء المالي للبنك ، ويعد أهم أنواع المخاطر خطر الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة والأخطار التشغيلية الأخرى . ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخرى .

وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوضع حدود للخطر والرقابة عليه ، ولمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود من خلال أساليب يعتمد عليها ونظم معلومات محدثة أولا بأول . ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة .

وتتم إدارة المخاطر عن طريق إدارة المخاطر في ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة . وتقوم إدارة المخاطر بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك ، ويوفر مجلس الإدارة مبادئ مكتوبة لإدارة المخاطر ككل ، بالإضافة الى سياسات مكتوبة تغطي مناطق خطر محددة مثل خطر الائتمان وخطر أسعار صرف العملات الأجنبية ، وخطر اسعار العائد، واستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية . بالإضافة الى ذلك فإن إدارة المخاطر تعد مسئولة عن لمراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل .

٣/أ - خطر الائتمان

يتعرض البنك لخطر الائتمان وهو الخطر الناتج عن قيام أحد الأطراف بعدم الوفاء بتعهداته ، ويعد خطر الائتمان أهم الأخطار بالنسبة للبنك ، لذلك تقوم الإدارة بحرص بإدارة التعرض لذلك الخطر . ويتمثل خطر الائتمان بصفة أساسية في أنشطة الإقراض التي ينشأ عنها القروض والتسهيلات وأنشطة الاستثمار التي يترتب عليها أن تشتمل أصول البنك على أدوات الدين . كما يوجد خطر الائتمان أيضا في الأدوات المالية خارج الميزانية مثل ارتباطات القروض . وتتركز عمليات الإدارة والرقابة على خطر الائتمان لدى فريق إدارة خطر الائتمان في إدارة التوظيف والاستثمار وإدارة المخاطر الذي يرفع تقاريره الى مجلس الإدارة والإدارة العليا ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية .

١/أ قياس خطر الائتمان

التوظيفات والتسهيلات للبنوك والعملاء

لقياس خطر الائتمان المتعلق بالتوظيفات والتسهيلات للبنوك والعملاء ، ينظر البنك في ثلاثة مكونات كما يلي :

* احتمالات الإخفاق (التأخر) (Probability of default) من قبل العميل أو الغير في الوفاء بالتزاماته التعاقدية .
* المركز الحالي والتطور المستقبلي المرجح له الذي يستنتج منه البنك الرصيد المعرض للإخفاق (Exposure at default) .
* خطر الإخفاق الافتراضي (Loss given default) .

وتنطوي أعمال الإدارة اليومية لنشاط البنك على تلك المقاييس لخطر الائتمان التي تعكس الخسارة المتوقعة (نموذج الخسارة المتوقعة The Expected Loss Model) المطلوبة من لجنة بازل للرقابة المصرفية ويمكن أن تتعارض المقاييس التشغيلية مع عبء الاضمحلال وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ ، الذي يعتمد على الخسائر التي تحققت في تاريخ الميزانية (نموذج الخسائر المحققة) وليس الخسائر المتوقعة (إيضاح أ/٣) .

يقوم البنك بتقييم احتمال التأخر على مستوى كل عميل باستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدارة مفصلة لمختلف فئات العملاء . وقد تم تطوير تلك الأساليب للتقييم داخلياً وتراعى التحليلات الإحصائية مع الحكم الشخصي لمسئولي الائتمان للوصول الى تصنيف الجدارة الملائم . وقد تم تقسيم عملاء البنك الى أربع فئات للجدارة . ويعكس هيكل الجدارة المستخدم بالبنك كما هو مبين في الجدول التالي مدى احتمال التأخر لكل فئة من فئات الجدارة ، مما يعني بصفة أساسية أن المراكز الائتمانية تنتقل بين فئات الجدارة تبعاً للتغير في تقييم مدى احتمال التأخر . ويتم مراجعة وتطوير أساليب التقييم كلما كان ذلك ضروريا . ويقوم البنك دوريا بتقييم أداء أساليب تصنيف الجدارة ومدى قدرتها على التنبؤ بحالات التأخر .

فئات التصنيف الداخلي للبنك

التصنيف	مدلول التصنيف
١	ديون جيدة
٢	المتابعة العادية
٣	المتابعة الخاصة
٤	ديون غير منتظمة

يعتمد المركز المعرض للإخفاق على المبالغ التي يتوقع البنك أن تكون قائمة عند وقوع التأخر. على سبيل المثال ، بالنسبة للقرض ، يكون هذا المركز هو القيمة الاسمية . وبالنسبة للارتباطات ، يدرج البنك كافة المبالغ المسحوبة فعلاً بالإضافة الى المبالغ الأخرى التي يتوقع أن تكون قد سحبت حتى تاريخ التأخر ، إن حدث .

وتمثل الخسارة الافتراضية أو الخسارة الحادة توقعات البنك لمدى الخسارة عند المطالبة بالدين إن حدث التأخر . ويتم التعبير عن ذلك بنسبة الخسارة للدين وبالتأكد يختلف ذلك بحسب نوع المدين ، وأولوية المطالبة ، ومدى توافر الضمانات أو وسائل تغطية الائتمان الأخرى .

أدوات الدين وأذون الخزانة والأذون الأخرى
بالنسبة لأدوات الدين والأذون ، يقوم البنك باستخدام التصنيفات الخارجية مثل تصنيف ستاندرد أند بور أو ما يعادله لإدارة خطر الائتمان ، وإن لم تكن مثل هذه التقييمات متاحة ، يتم استخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الائتمان . ويتم النظر الى تلك الاستثمارات في الأوراق المالية والأذون على أنها طريقة للحصول على جودة ائتمانية أفضل وفي نفس الوقت توفر مصدر متاح لمقابلة متطلبات التمويل .

أ/٢ سياسات الحد من وتجنب المخاطر
يقوم البنك بإدارة والحد والتحكم في تركز خطر الائتمان على مستوى المدين والمجموعات والصناعات والدول .

ويقوم بتنظيم مستويات خطر الائتمان الذي يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر التي سيتم قبوله على مستوى كل مقترض ، أو مجموعة مقترضين ، وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية . ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة الى ذلك . ويتم اعتماد الحدود للخطر الائتماني على مستوى المقترض / المجموعة والمنتج والقطاع والدولة من قبل مجلس الإدارة بصفة ربع سنوية .
ويتم تقسيم حدود الائتمان لأي مقترض بما في ذلك البنوك وذلك بحدود فرعية تشمل المبالغ داخل وخارج الميزانية ، وحد المخاطر اليومي المتعلق ببنود المتاجرة مثل عقود الصرف الأجنبي الآجلة . ويتم مقارنة المبالغ الفعلية مع الحدود يومياً .

يتم أيضاً إدارة مخاطر التعرض لخطر الائتمان عن طريق التحليل الدوري لقدرة المقترضين والمقترضين المحتملين على مقابلة سداد التزاماتهم وكذلك بتعديل حدود التوظيف كلما كان ذلك مناسباً .

وفيما يلي بعض وسائل الحد من الخطر :
الضمانات
يضع البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الائتمان . ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال المقدمة . ويقوم البنك بوضع قواعد استرشادية لفئات محددة من الضمانات المقبولة . ومن الأنواع الرئيسية لضمانات التوظيف والتسهيلات :

* الرهن العقاري .
* رهن أصول النشاط مثل الآلات والبضائع .
* رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية .

وغالباً ما يكون التمويل على المدى الأطول للشركات مضموناً بينما تكون التسهيلات الائتمانية للأفراد بدون ضمان . ولتخفيض خسارة الائتمان الى الحد الأدنى ، يسعى البنك للحصول على ضمانات إضافية من الأطراف المعنية بمجرد ظهور مؤشرات الاضمحلال لأحد القروض أو التسهيلات .

يتم تحديد الضمانات المتخذة ضماناً لأصول أخرى بخلاف التوظيف والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين وأذون الخزانة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة بأصول Asset-Backed Securities والأدوات المثيلة التي تكون مضمونة بمحفظة من الأدوات المالية .

المشتقات

يحتفظ البنك بإجراءات رقابية حصيفة على صافي المراكز المفتوحة للمشتقات أي الفرق بين عقود البيع والشراء على مستوى كل من القيمة والمدة . ويكون المبلغ المعرض لخطر الائتمان في أي وقت من الأوقات محدد بالقيمة العادلة للأداة التي تحقق منفعة لصالح البنك أي أصل ذو قيمة عادلة موجبة الذي يمثل جزءاً ضئيلا من القيمة التعاقدية / الافتراضية المستخدمة للتعبير عن حجم الأدوات القائمة . ويتم إدارة هذا الخطر الائتماني كجزء من حد الإقراض الكلي الممنوح للعميل وذلك مع الخطر المتوقع نتيجة للتغيرات في السوق . ولا يتم عادة الحصول على ضمانات في مقابل الخطر الائتماني على تلك الأدوات فيما عدا المبالغ التي يطلبها البنك كإيداعات هامشية من الأطراف الأخرى .

وينشأ خطر التسوية في المواقف التي يكون فيها السداد عن طريق النقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى أو مقابل توقع الحصول على نقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى ويتم وضع حدود تسوية يومية لكل من الأطراف الأخرى لتغطية مخاطر التسوية المجمعة الناتجة عن تعاملات البنك في أي يوم .

ترتيبات المقاصة الرئيسية Master Netting Arrangements

يقوم البنك بالحد من مخاطر الائتمان عن طريق الدخول في اتفاقيات تصفية رئيسية مع الأطراف التي تمثل حجم هام من المعاملات . ولا ينتج بصفة عامة عن اتفاقيات التصفية الرئيسية أن يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الظاهرة بالميزانية وذلك لأن التسوية عادة ما تتم على أساس إجمالي ، إلا أنه يتم تخفيض خطر الائتمان المصاحب للعقود التي في صالح البنك عن طريق اتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك لأنه إذا ما حدث تعثر ، يتم إنهاء وتسوية جميع المبالغ مع الطرف الأخر بإجراء المقاصة . ومن الممكن أن يتغير مقدار تعرض البنك للخطر الائتماني الناتج عن أدوات المشتقات الخاضعة لاتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك خلال فترة قصيرة نظراً لأنه يتأثر بكل معاملة تخضع لتلك الاتفاقيات .

الارتباطات المتعلقة بالائتمان

يتمثل الغرض الرئيسي من الارتباطات المتعلقة بالائتمان في التأكد من إتاحة الأموال للعميل عند الطلب . وتحمل عقود الضمانات المالية Guarantees and stand by letters of credit ذات خطر الائتمان المتعلق بالتوظيف . وتكون الاعتمادات المستندية والتجارية Documentary and Commercial Letters of Credit التي يصدرها البنك بالنيابة عن العميل لمنح طرف ثالث حق السحب من البنك في حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشروط محددة غالباً مضمونة بموجب البضائع التي يتم شحنها وبالتالي تحمل درجة مخاطر أقل من القرض المباشر .

وتمثل ارتباطات منح الائتمان الجزء غير المستخدم من المصرح به لمنح التوظيف ، أو الضمانات ، أو الاعتمادات المستندية . ويتعرض البنك لخسارة محتملة بمبلغ يساوي إجمالي الارتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الائتمان الناتج عن ارتباطات منح الائتمان . إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها في الواقع يقل عن الارتباطات غير المستخدمة وذلك نظراً لأن أغلب الارتباطات المتعلقة بمنح الائتمان تمثل التزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات ائتمانية محددة . ويراقب البنك المدة حتى تاريخ الاستحقاق الخاصة بارتباطات الائتمان حيث أن الارتباطات طويلة الأجل عادة ما تحمل درجة أعلى من خطر الائتمان بالمقارنة بالارتباطات قصيرة الأجل .

أ/٣ سياسات الاضمحلال والمخصصات

تركز النظم الداخلية للتقييم السابق بدرجة كبيرة على تخطيط الجودة الائتمانية وذلك من بداية إثبات أنشطة الإقراض والاستثمار . وبخلاف ذلك ، يتم الاعتراف فقط بخسائر الاضمحلال التي وقعت في تاريخ الميزانية لأغراض التقارير المالية بناء على أدلة موضوعية تشير الى الاضمحلال وفقا لما سيرد ذكره بهذا الإيضاح ونظرا لاختلاف الطرق المطبقة ، تقل عادة خسائر الائتمان المحملة على القوائم المالية عن مبلغ الخسارة المقدر باستخدام نموذج الخسارة المتوقعة المستخدم في الجدارة الإئتمانية ولأغراض قواعد البنك المركزي المصري .

مخصص خسائر الاضمحلال الوارد في الميزانية في نهاية السنة مستمد من درجات التقييم الداخلية الأربعة . ومع ذلك ، فإن أغلبية المخصص ينتج من آخر درجة من التصنيف . ويبين الجدول التالي النسبة للبنود داخل الميزانية المتعلقة بالتوظيف والتسهيلات والاضمحلال المرتبط بها لكل من فئات التقييم الداخلي للبنك :

تقييم البنك	٣١ ديسمبر ٢٠١١		٣١ ديسمبر ٢٠١٠	
	توظيف وتسهيلات %	مخصص خسائر الاضمحلال %	توظيف وتسهيلات %	مخصص خسائر الاضمحلال %
ديون جيدة	٥٨,١	٢,٠	٥٤,٨	٣,٢
المتابعة العادية	٤,١	١,٨	٣,٥	٠,٦
المتابعة الخاصة	٢,١	١,٠	١,٥	١,٤
ديون غير منتظمة	٣٥,٧	٩٥,٢	٤٠,٢	٩٤,٨
	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

تساعد أدوات التقييم الداخلية الإدارة على تحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية تشير الى وجود اضمحلال طبقا لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ ، واستنادا الى المؤشرات التالية التي حددها البنك :

- صعوبات مالية كبيرة تواجه عميل التوظيف أو المدين .
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد .
- توقع إفلاس المقترض أو دخول في دعوة تصفية أو إعادة هيكل التمويل الممنوح له .
- تدهور الوضع التنافسي لعميل التوظيف .
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية بالصعوبات المالية لعميل التوظيف بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية .
- اضمحلال قيمة الضمان .
- تدهور الحالة الائتمانية .

تتطلب سياسات البنك مراجعة كل الأصول المالية التي تتجاوز أهمية نسبية محددة على الأقل سنويا أو أكثر عندما تقتضي الظروف ذلك ويتم تحديد عبء الاضمحلال على الحسابات التي تم تقييمها على أساس فردي وذلك بتقييم الخسارة المحققة في تاريخ الميزانية على أساس كل حالة على حدة ، ويجري تطبيقها على جميع الحسابات التي لها أهمية نسبية بصفة منفردة . ويشمل التقييم عادة الضمان القائم ، بما في ذلك إعادة تأكيد التنفيذ على الضمان والتحصيلات المتوقعة من تلك الحسابات .

ويتم تكوين مخصص خسائر الاضمحلال على أساس المجموعة من الأصول المتجانسة باستخدام الخبرة التاريخية المتاحة والحكم الشخصي والأساليب الإحصائية .

أ/٤ نموذج قياس المخاطر البنكية العام

بالإضافة الى فئات تصنيف الجدارة الأربعة المبينة في إيضاح أ/١ ، تقوم الإدارة بتصنيفات في شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلا بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزي المصري . ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الائتمان في هذه المجموعات وفقاً لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعه المالي ومدى انتظامه في السداد .

ويقوم البنك بحساب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان ، بما في ذلك الارتباطات المتعلقة بالائتمان ، على أساس نسب محددة من قبل البنك المركزي المصري . وفي حالة زيادة مخصص خسائر الاضمحلال المطلوب وفقاً لقواعد البنك المركزي المصري عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، يتم تجنيب احتياطي المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة بمقدار تلك الزيادة . ويتم تعديل ذلك الاحتياطي بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين . ويعد هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع ويبين إيضاح (٢٩/أ) الحركة على حساب احتياطي المخاطر البنكية العام خلال السنة المالية .

وفيما يلي بيان فئات الجدارة للمؤسسات وفقاً لأسس التقييم الداخلي مقارنة بأسس تقييم البنك المركزي المصري ونسب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان :

تصنيف البنك المركزي المصري	مدلول التصنيف	نسبة المخصص المطلوب	التصنيف الداخلي	مدلول التصنيف الداخلي
١	مخاطر منخفضة	صفر	١	ديون جيدة
٢	مخاطر معتدلة	%١	١	ديون جيدة
٣	مخاطر مرضية	%١	١	ديون جيدة
٤	مخاطر مناسبة	%٢	١	ديون جيدة
٥	مخاطر مقبولة	%٢	١	ديون جيدة
٦	مخاطر مقبولة حدياً	%٣	٢	المتابعة العادية
٧	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	%٥	٣	المتابعة الخاصة
٨	دون المستوى	%٢٠	٤	ديون غير منتظمة
٩	مشكوك في تحصيلها	%٥٠	٤	ديون غير منتظمة
١٠	رديئة	%١٠٠	٤	ديون غير منتظمة

أ/٥ الاستحواذ على الضمانات

قام البنك خلال الفتر ة الحالية بالحصول على أصول بالاستحواذ على بعض الضمانات كما يلي:

طبيعة الأصل	القيمة الدفترية
أراضي	١٥,٣٢٥
محلات	٢,٣٣٨
وحدات سكنية	١٧٤,٢١١
(-)مخصص خسائر اضمحلال	
الصافي	١٩١,٨٧٤

يتم تبويب الأصول التي تم الاستحواذ عليها ضمن بند الأصول الأخرى بالمركز المالي . ويتم بيع هذه الأصول كلما كان ذلك عمليا .

٣/ب – خطر السوق

يتعرض البنك لخطر السوق المتمثل في تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن التغير في أسعار السوق . وينتج خطر السوق عن المراكز المفتوحة لمعدل العائد والعملة ومنتجات حقوق الملكية ، حيث أن كل منها معرض للتحركات العامة والخاصة في السوق والتغيرات في مستوى الحساسية لمعدلات السوق أو للأسعار مثل معدلات العائد ومعدلات أسعار الصرف وأسعار أدوات حقوق الملكية . ويفصل البنك مدى تعرضه لخطر السوق الى محافظ للمتاجرة أو لغير غرض المتاجرة .

ب/١ خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

يتعرض البنك لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على المركز المالي والتدفقات النقدية . وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود للعملات الأجنبية وذلك بالقيمة الإجمالية لكل من المراكز في نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم التي يتم مراقبتها لحظيا

ب/٢ خطر تقلبات سعر العائد

يتعرض البنك لآثار التقلبات في مستويات أسعار العائد السائدة في السوق وهو خطر التدفقات النقدية لسعر العائد المتمثل في تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر عائد الأداة ، وخطر القيمة العادلة لسعر العائد وهو خطر تقلبات قيمة الأداة المالية نتيجة للتغير في أسعار العائد في السوق ، وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تنخفض الأرباح في حالة حدوث تحركات غير متوقعة . ويقوم مجلس إدارة البنك بوضع حدود لمستوى الاختلاف في إعادة تسعير العائد الذي يمكن أن يحتفظ به البنك.

٣/ج خطر السيولة

خطر السيولة هو خطر تعرض البنك لصعوبات في الوفاء بتعهداته المرتبطة بالتزاماته المالية عند الاستحقاق واستبدال المبالغ التي يتم سحبها . ويمكن أن ينتج عن ذلك الإخفاق في الوفاء بالالتزامات الخاصة بالسداد للمودعين والوفاء بارتباطات عمليات التوظيف .

إدارة مخاطر السيولة

تتضمن عمليات الرقابة لخطر السيولة المطبقة بمعرفة إدارة الشئون المالية بالبنك ما يلي :

* يتم إدارة التمويل اليومي عن طريق مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من إمكانية الوفاء بكافة المتطلبات . ويتضمن ذلك إحلال الأموال عند استحقاقها أو عند منحها للعملاء . ويتواجد البنك في أسواق المال العالمية لتأكيد تحقيق ذلك الهدف .
* الاحتفاظ بمحفظة من الأصول عالية التسويق التي من الممكن تسييلها بسهولة لمقابلة أية اضطرابات غير متوقعة في التدفقات النقدية .
* مراقبة نسب السيولة بالمقارنة بالمتطلبات الداخلية للبنك ومتطلبات البنك المركزي المصري .
* إدارة التركز وبيان استحقاقات عمليات التوظيف .

ولأغراض الرقابة وإعداد التقارير يتم قياس وتوقع التدفقات النقدية لليوم والأسبوع والشهر التالي ، وهي الفترات الرئيسية لإدارة السيولة . وتتمثل نقطة البداية لتلك التوقعات في تحليل الاستحقاقات التعاقدية للالتزامات المالية وتواريخ التحصيلات المتوقعة للأصول المالية .

وتقوم إدارة التوظيف المحلى أيضاً بمراقبة عدم التطابق بين الأصول متوسطة الأجل ، ومستوى ونوع الجزء غير المستخدم من ارتباطات عمليات التوظيف ، ومدى استخدام تسهيلات الحسابات الجارية المدينة وأثر الالتزامات العرضية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية .

منهج التمويل

يتم مراجعة مصادر السيولة عن طريق فريق منفصل بإدارة الشئون المالية بالبنك بهدف توفير تنوع واسع في العملات ، والمناطق الجغرافية ، والمصادر ، والمنتجات والآجال .

٣/د إدارة رأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال ، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة الى حقوق الملكية الظاهرة بالمركز المالي فيما يلي :

- الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية وفي البلدان التي تعمل بها فروع البنك .
- حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك .
- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط .

يتم مراجعة كفاية رأس المال واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية) يومياً بواسطة إدارة البنك ، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعات لدى البنك المركزي المصري على أساس ربع سنوي

ويطلب البنك المركزي المصري أن يقوم البنك بما يلي :

- الاحتفاظ بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه مصري حداً أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع .
- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وبين عناصر الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١٠% .

وتخضع فروع البنك التي تعمل خارج جمهورية مصر العربية لقواعد الإشراف المنظمة للأعمال المصرفية في البلدان التي تعمل بها ، ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين :

الشريحة الأولى : وهي رأس المال الأساسي ، ويتكون من رأس المال المدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة) ، والأرباح المحتجزة والاحتياطيات الناتجة عن توزيع الأرباح فيما عدا احتياطي المخاطر البنكية العام ، ويخصم منه أية شهرة سبق الاعتراف بها وأية خسائر مرحلة .

الشريحة الثانية : وهي رأس المال المساند ، ويتكون مما يعادل مخصص المخاطر العام وفقاً لأسس الجدارة الائتمانية الصادرة عن البنك المركزي المصري بما لا يزيد عن ١,٢٥% من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر ، و التوظيفات / الودائع المساندة التي تزيد آجالها عن خمس سنوات (مع استهلاك ٢٠% من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من آجالها) و ٤٥% من الزيادة بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية لكل من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وفي شركات تابعة وشقيقة .

وعند حساب إجمالي بسط معيار كفاية رأس المال ، يراعى ألا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي وألا تزيد التوظيفات (الودائع) المساندة عن نصف رأس المال الأساسي .

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر الى ١٠٠% مبوبة بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر عمليات التوظيف و الاستثمار المرتبطة به ، ومع أخذ الضمانات النقدية في الاعتبار . ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج الميزانية بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.

٤/٨ ضرائب الدخل

يخضع البنك لضرائب الدخل مما يستدعي استخدام تقديرات هامه لتحديد المخصص الإجمالي للضريبة علي الدخل وهناك عدد من العمليات والحسابات يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد ويقوم البنك بإثبات الالتزامات عن النتائج المتوقعة عن الفحص الضريبي وفقا لتقديرات مدي احتمال نشأت ضرائب أضافية ، وعندما يكون هناك اختلاف بين النتيجة النهائية للضرائب والمبالغ السابق تسجيلها فإن هذه الاختلافات سوف تؤثر علي ضريبة الدخل.

٥ - التحليل القطاعي

- **التحليل القطاعي للأنشطة**

يتضمن النشاط القطاعي العمليات التشغيلية والأصول المستخدمة في تقديم الخدمات المصرفية وإدارة المخاطر المحيطة بها والعائد المرتبط بهذا النشاط التي قد تختلف عن باقي الأنشطة الأخرى . ويتضمن التحليل القطاعي للعمليات وفقا للأعمال المصرفية الواردة فيما يلي :

المؤسسات الكبيرة ، والمتوسطة والصغيرة

وتشمل أنشطة الحسابات الجارية والودائع والحسابات جارية مدينة عمليات التوظيف و الاستثمار والمشتقات المالية .

الاستثمار

ويشمل أنشطة اندماج الشركات وشراء الاستثمارات وتمويل إعادة هيكلة الشركات والأدوات المالية .

الأفراد

وتشمل أنشطة الحسابات الجارية والادخار والودائع والمرابحات الشخصية ومرابحات العقارية .

أنشطة أخرى

وتشمل الأعمال المصرفية الأخرى كإدارة الأموال .

وتتم المعاملات بين الأنشطة القطاعية وفقا لدورة النشاط العادي للبنك وتتضمن الأصول والالتزامات الأصول والالتزامات التشغيلية كما تم عرضها في المركز المالي للبنك .

٦ - صافي الدخل من العائد و المبيعات

	٣١ ديسمبر ٢٠١١م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٠م بالألف جنيه مصري
عائد عمليات مشاركات ومرابحات ومضاربات والإيرادات المشابهة والمبيعات:		
البنك المركزى المصرى	٤٢,٥٠٨	٥٢٨,٦٥٤
البنوك الأخرى	٢٨٧,٧١٥	٢٤٣,١٩٧
العملاء	١,٠٢١,٣٥٠	١,٠١٥,٩٣٨
المجموع	١,٣٥١,٥٧٣	١,٧٨٧,٧٨٩
عائد أوراق حكوميه	٢٤٦,٤٨٥	٨٧٥
استثمارات في أدوات دين محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والمتاحة للبيع	١,٣٢٢,٨٠٢	٧٦٩,٦٥٤
الأجمالى	٢,٩٢٠,٨٦٠	٢,٥٥٨,٣١٨
تكلفة الأوعية الادخارية والتكاليف المشابهة والمبيعات:		
ودائع وحسابات جارية :		
البنوك	(٢٩,٢٩٤)	(٣٤,٠٠٦)
العملاء	(١,٩٣١,٢٨١)	(١,٧٨٨,٣٦٧)
الإجمالي	(١,٩٦٠,٥٧٥)	(١,٨٢٢,٣٧٣)
الصافي	٩٦٠,٢٨٥	٧٣٥,٩٤٥

٧ - إيرادات الأتعاب والعمولات

	٣١ ديسمبر ٢٠١١م بالألف جنيه مصري	٣١ديسمبر ٢٠١٠م بالألف جنيه مصري
الأتعاب والعمولات المرتبطة بعمليات التوظيف و الاستثمار	١٦,١٢٦	١٥,٩٢٠
أتعاب خدمات تمويل المؤسسات	٢,٧٩١	٩,٤٨٠
أتعاب أعمال الأمانة والحفظ	٢,١٩٣	١,٩٤٤
أتعاب أخرى	٥٨,٤٥٩	٦٠,٩٦٩
الأجمالى	٧٩,٥٦٩	٨٨,٣١٣

٨ - توزيعات الأرباح

	٣١ ديسمبر ٢٠١١م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٠م بالألف جنيه مصري
أوراق مالية بغرض المتاجرة	٨,٧٤٨	٥,٣٦٣
أوراق مالية متاحة للبيع	٤٦,٦٠٨	٥٩,٨٧٦
شركات شقيقة (بالتكلفة)	-	٧
وثائق صناديق الاستثمار	٥٦٠	٤٠٦
الأجمالى	٥٥,٩١٦	٦٥,٦٥٢

٩ - صافي دخل المتاجرة

	٣١ ديسمبر ٢٠١١م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٠م بالألف جنيه مصري
عمليات النقد الأجنبي		
أرباح (خسائر) التعامل فى العملات الأجنبية	٩,٧٦٦	١٢,٧٤٠
أرباح (خسائر) تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية بغرض المتاجرة	(٨٤,٠٠٨)	(١,٢٦٥)
أدوات حقوق الملكية بغرض المتاجرة	١,٤٠٨	(٣,٦٣٣)
الأجمالى	(٧٢,٨٣٤)	٧,٨٤٢

١٠ - (عبء) رد الاضمحلال عن خسائر عمليات التوظيف و الاستثمار

	٣١ ديسمبر ٢٠١١م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٠م بالألف جنيه مصري
مشاركات ومرابحات و مضاربات مع البنوك	(٧٧,٥٦٠)	(٣١,٣٠٩)
مشاركات ومرابحات و مضاربات مع العملاء	٢٨,٨٢٨	١١,٧٤١
استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	(٩,٩٩٤)	٢٩
الأجمالى	(٥٨,٧٢٦)	(١٩,٥٣٩)

١١ - مصروفات إدارية

	٣١ ديسمبر ٢٠١١م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٠ م بالألف جنيه مصري
تكلفة العاملين		
أجور ومرتبات	(١٨٨,٦٢٨)	(١٠٦,٣٨٣)
تأمينات اجتماعية	(٦,٠٩١)	(٥,٠٣٩)
تكلفة المعاشات		
تكلفة نظم الاشتراكات المحددة	(٢,٢٨٦)	(٢,٠٧٢)
	(١٩٧,٠٠٥)	(١١٣,٤٩٤)
مصروفات إدارية أخرى	(١٤٣,١١١)	(١٥٠,٤٥٢)
الأجمالى	(٣٤٠,١١٦)	(٢٦٣,٩٤٦)

* قرر مجلس إدارة البنك المركزى المصرى بجلسته المنعقدة بتاريخ ٥ يوليو ٢٠١١م وفى إطار التعليمات المتعلقة بحوكمة البنوك انه يتعين على كل بنك – وفقاً لهذه التعليمات – الإفصاح عن القيمة الإجمالية (على أساس متوسط شهري) لما يتقاضاه العشرون أصحاب المكافآت والمرتبات الأكبر فى البنك مجتمعين وذلك بدءاً من القوائم المالية المعدة عن العام المالى المنتهى فى ٢٠١١م ، وتبعاً لذلك فقد بلغ المتوسط الشهرى المذكور عن العام المالى ٢٠١١م ٢,٠٥٦,٣٤٤ جم.

١٢- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠١١م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٠م بالألف جنيه مصري
أرباح (خسائر) تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية ذات الطبيعة النقدية بخلاف تلك التى بغرض المتاجرة	(١٠,٨٣٠)	٢٧,٠٦٨
أرباح بيع ممتلكات ومعدات	٦٦٢	١,٣٩١
إيجار تشغيلي	(٢٦٧)	(٣٦٩)
أخرى	١٧,٣٢١	١٢,٤٩٧
رد مخصصات أخرى	(١,٩٨٥)	١٧,٠١٣
الأجمالى	٤,٩٠١	٥٧,٦٠٠

١٣- نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصرى

	٣١ ديسمبر ٢٠١١م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٠م بالألف جنيه مصري
نقدية	٢٦٣١٥٨	٢٠٦,٨٤٢
أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي	٣,١٣١,٢٠٩	٢,٧٥٧,٥٨٢
الأجمالى	٣,٣٩٤,٣٦٧	٢,٩٦٤,٤٢٤
أرصدة بدون عائد	٢,٧١٢,٨٥١	٢,٣٦٧,١٠٩
أرصدة ذات عائد	٦٨١,٥١٦	٥٩٧,٣١٥
الأجمالى	٣,٣٩٤,٣٦٧	٢,٩٦٤,٤٢٤

١٤ - أرصدة لدى البنوك

	٣١ ديسمبر ٢٠١١م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٠م بالألف جنيه مصري
حسابات جارية	٩٥,٠٨٠	١٣٦,٩٩٤
ودائع(مضاربات)	٣٢,٧٠٤	٥,٨٧٨,٠٩٢
يخصم : مخصص خسائر الاضمحلال	-	-
الإجمالى	١٢٧,٧٨٤	٦,٠١٥,٠٨٦
البنك المركزى المصرى بخلاف نسبة الاحتياطي الإلزامي	-	٥,٩١٥,٣٠٨
بنوك محلية	٦٨,٣٥٨	٦٦,٥١٨
بنوك خارجية	٥٩,٤٢٦	٣٣,٢٦٠
الإجمالى	١٢٧,٧٨٤	٦,٠١٥,٠٨٦
أرصدة بدون عائد	٨٦,٩١٢	١٣٣,٠٩٦
أرصدة ذات عائد	٤٠,٨٧٢	٥,٨٨١,٩٩٠
الإجمالى	١٢٧,٧٨٤	٦,٠١٥,٠٨٦
أرصدة متداولة	١٢٧,٧٨٤	٦,٠١٥,٠٨٦
الإجمالى	١٢٧,٧٨٤	٦,٠١٥,٠٨٦

١٥- المخزون

	٣١ ديسمبر ٢٠١١ م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٠ م بالألف جنيه مصري
خامات	٨,٣٦٧٤	٨٠,٥٧٢
مخزون مستلزمات إنتاج وقطع غيار ووقود	٥٩,٥١٢	٥٩,٠٣٣
مخزون انتاج تام	٤٦.٤٦٠	٢٥,١٣٠
اعتمادات مستندية	٢,٤٧٠	٧,٢٢٥
	١٩٢,١١٦	١٧١,٩٦٠
فروق تقييم المخزون	-	(١١,٤٣٥)
	١٩٢,١١٦	١٦٠,٥٢٥

١٦- عملاء وأوراق قبض

	٣١ ديسمبر ٢٠١١م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٠ م بالألف جنيه مصري
عملاء	٢٢٩,٦٣٨	٢٢٤,٠٢٦
أوراق قبض	١٧٢,٠٢٧	١٥٠,٧١٠
شيكات برسم تحصيل	٢٦,٢٢٠	١٨,٠٤٦
شيكات مرتدة	-	-
عملاء ضمان كمبيالات معززة	٤,٣٢٢	٣,٨٤١
مدينون متنوعون وأخرى	٤,٠٢١	٤,٣٦٨
	٤٣٦,٢٢٨	٤٠٠,٩٩١
مخصص إضمحلال العملاء	(٢٦,٢٠٦)	(٢٦,٥٤٦)
	٤١٠,٠٢٢	٣٧٤,٤٤٥

١٧- المستحق الى الشركة الشقيقة والأطراف ذات العلاقة

	٣١ ديسمبر ٢٠١١م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٠م بالألف جنيه مصري
الشركة القابضة الدولية للاستثمارات المالية	١,٥٧٢	١,٠٩٦
العقارية IGI	٥٤٦	٣٦٤
	٢,١١٨	١,٤٦٠

١٨- أصول مالية بغرض المتاجرة

	٣١ ديسمبر ٢٠١١م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٠م بالألف جنيه مصري
أدوات دين- بالتكلفة المستهلكة		
مدرجة في سوق الأوراق المالية	-	٦,٦٢٢
محافظ تدار بمعرفة الغير	٢,٣٠٢	٢٢٤,٠١٦
	٢,٣٠٢	٢٣٠,٦٣٨
أدوات حقوق ملكية مدرجة في أسواق الأوراق المالية		
أسهم شركات محلية	١٠٣,٧٠٧	٥١,٦٨٩
وثائق صناديق استثمار	٩,٠٦٦	١١,٢٢٧
	١١٢,٧٧٣	٦٢,٩١٦
	١١٥,٠٧٥	٢٩٣,٥٥٤

١٩ - مشاركات مرابحات ومضاربات مع البنوك

	٣١ ديسمبر ٢٠١١م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٠م بالألف جنيه مصري
عمليات مضاربات مع البنوك المحلية	٣,٠٢٥,٤٦٣	٢,٤٤٦,٧١٠
عمليات توظيف (مرابحات مع البنوك الخارجية)	٢,٤٠١,٧٣٣	٢,٠٠٢,٧٨٥
يخصم : مخصص خسائر الاضمحلال	(٣٧٢,٧١٧)	(٢٨٤,٠٤٩)
يخصم : الإيرادات المقدمة والعوائد المجنبة	(٤,٩٩٢)	(١٣,٧٦٥)
الإجمالي	٥,٠٤٩,٤٨٧	٤,١٥١,٦٨١
أرصدة متداولة	٥,٠٤٩,٤٨٧	٤,١٥١,٦٨١
أرصدة غير متداولة	-	-
الإجمالي	٥,٠٤٩,٤٨٧	٤,١٥١,٦٨١

تحليل مخصص خسائر اضمحلال مرابحات ومضاربات مع البنوك

	٣١ ديسمبر ٢٠١١م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٠م بالألف جنيه مصري
الرصيد أول السنة المالية	٢٨٤,٠٤٩	٢٢٢,٢٢٥
عبء / (رد) الاضمحلال خلال العام (+) (-)	٧٧,٥٦٠	٣٢,٥٧٩
مبالغ انتفى الغرض منها	-	(١,٢٧٠)
فروق تقيم عملات أجنبية (+) (-)	-	٣٠,٥١٥
مبالغ تم إعدامها خلال العام	١١,١٠٨	-
الرصيد فى آخر العام	٣٧٢,٧١٧	٢٨٤,٠٤٩

٢٠ - مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء

	٣١ ديسمبر ٢٠١١م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٠م بالألف جنيه مصري
أفراد		
مرابحات شخصية	٧٤٧,١٢٥	٧٨٠,٨٥٠
مرابحات عقارية	٢٥٥,٠١٠	٢٦٠,٢٨٣
اجمالى (١)	١,٠٠٢,١٣٥	١,٠٤١,١٣٣
مؤسسات شاملا المرابحات الصغيرة للأنشطة الاقتصادية		
مرابحات مباشرة	٢,٧٨١,١١٦	٢,٩٧١,٣١٢
مرابحات مشتركة	١,٣٠٢,٠٦٩	٧٨٩,٩٦٨
مرابحات أخرى	–	٣,٨٠٥
اجمالى (٢)	٤,٠٨٣,١٨٥	٣,٧٦٥,٠٨٥
اجمالى المشاركات و المضاربات و والمرابحات للعملاء (١+٢)	٥,٠٨٥,٣٢٠	٤,٨٠٦,٢١٨
يخصم : الإيرادات المقدمة والعوائد المجنبة	(٥٩٢,٨١٤)	(٥٧٦,٥١٦)
يخصم : مخصص خسائر الاضمحلال	(١,٥٣٤,٩١٠)	(١,٥٨٢,٠٣٤)
الصافي يوزع الى:	٢,٩٥٧,٥٩٦	٢,٦٤٧,٦٦٨
أرصدة متداولة	٢,٩٥٧,٥٩٦	٢,٦٤٧,٦٦٨
أرصدة غير متداولة	–	–
الإجمالى	٢,٩٥٧,٥٩٦	٢,٦٤٧,٦٦٨

بلغت القيمة العادلة للأوراق المالية المتداولة والتى لا يمكن التصرف فيها إلا بموافقة البنك ضمانا لعمليات توظيف تجارية بتاريخ ٢٠١١/١٢/٣١م مبلغ ١٦١,٣٤٥ الف جنيه مصرى مقابل ١٧١,١٧٨ ألف جنيه مصرى فى تاريخ المقارنة

	أفراد		
	مرابحات شخصي وسيارات	مرابحات عقارية	الإجمالي
الرصيد أول العام	١٤,٨٩٥	١٥,٧٩١	٣٠,٦٨٦
عبء / (رد) الاضمحلال خلال العام	(٧,٨٤٢)	(٢,٧٩٨)	(١٠,٦٤٠)
(+)(–)			
الرصيد في ٢٠١١/١٢/٣١م	٧,٠٥٣	١٢,٩٩٣	٢٠,٠٤٦

	مؤسسات		
	مرابحات مباشرة	مرابحات مشتركة	الإجمالي
الرصيد أول العام	١,٥٤٣,٨٠١	٧,٥٤٧	١,٥٥١,٣٤٨
عبء (رد)الاضمحلال خلال العام	٥٢,٧٠٥	٢	٥٢,٧٠٧
مبالغ تم إعدامها خلال العام	(٢٣,٣١٩)	–	(٢٣,٣١٩)
مخصص انتفى الغرض منه	(٧٠,٥٥٥)	–	(٧٠,٥٥٥)
فروق تقييم	٤,٦٨٣	–	٤,٦٨٣
الرصيد في ٢٠١١/١٢/٣١م	١,٥٠٧,٣١٥	٧,٥٤٩	١,٥١٤,٨٦٤
			١,٥٣٤,٩١٠

مخصص خسائر الاضمحلال

تحليل حركة مخصص خسائر الاضمحلال للمشاركات والمرابحات والمضاربات مع العملاء وفقا للأنواع :

٣١ ديسمبر ٢٠١٠م		أفراد		(بالألف جنيه مصري)
	مرابحات سيارات	مرابحات شخصية	مرابحات عقارية	الإجمالي
الرصيد أول العام المالية	٨,٨٩٨	–	١٠,٩٠٤	١٩,٨٠٢
عبء / (رد) الاضمحلال خلال العام (+)(-)	٥,٩٩٧	–	٤,٨٨٧	١٠,٨٨٤
الرصيد في ٢٠١٠/١٢/٣١م	١٤,٨٩٥	–	١٥,٧٩١	٣٠,٦٨٦

	مؤسسات		
	مرابحات مباشرة	مرابحات مشتركة	الإجمالي
الرصيد أول العام المالية	١,٦١٤,٠٧٥	٧,٥٤٣	١,٦٢١,٦١٨
عبء (رد)الاضمحلال خلال العام	٥٢,٢٧٤	٤	٥٢,٢٧٨
مبالغ تم إعدامها خلال العام	(٣٣,٥٤٩)	–	(٣٣,٥٤٩)
مخصص انتفى الغرض منه	(٧٥,٥٣٦)	–	(٧٥,٥٣٦)
فروق تقييم	(١٣,٤٦٣)	–	(١٣,٤٦٣)
الرصيد في ٢٠١٠/١٢/٣١م	١,٥٤٣,٨٠١	٧,٥٤٧	١,٥٥١,٣٤٨
الإجمالي			١,٥٨٢,٠٣٤

٢١ – استثمارات مالية

	٣١ ديسمبر ٢٠١١م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٠م بالألف جنيه مصري
٢١/أ- استثمارات مالية متاحة للبيع		
أدوات دين – بالقيمة العادلة :		
– مدرجة في سوق الأوراق المالية *	١٢,٠٠٧,٢٧٩	١٠,٠٨٩,٥٠٥
أدوات حقوق ملكية – بالقيمة العادلة :		
– مدرجة في سوق الأوراق المالية *	٥٢٣,١٤٨	٧٤١,٢٨٥
– غير مدرجة في سوق الأوراق المالية	٢,١٠٨,٠٥٩	٢,٦٣٥,٠٢٤
إجمالي استثمارات مالية متاحة للبيع (١)	١٤,٦٣٨,٤٨٦	١٣,٤٦٥,٨١٤
٢١/ب- استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق		
أدوات دين – بالتكلفة المستهلكة :		
– مدرجة في سوق الأوراق المالية	–	-
– غير مدرجة في سوق الأوراق المالية	٣٠,٠٣٥	٢٧,١١٥
يخصم : مخصص خسائر الاضمحلال	(١٥,٩٥٦)	(٥,٩٦٢)
إجمالي استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق (٢)	١٤,٠٧٩	٢١,١٥٣
إجمالي استثمارات مالية (١+٢)	١٤,٦٥٢,٥٦٥	١٣,٤٨٦,٩٦٧

* وفقا للأحداث الجارية فى مصر انخفضت قيم بعض الأسهم المبوبة ضمن الاستثمارات المالية المتاحة للبيع بنسب تتجاوز ١٠ % المنصوص عليها بتعليمات البنك المركزى كدليل على إضمحلال القيمة ، ولم تقم إدارة البنك باعتبار ذلك الانخفاض إضمحلالاً فى تاريخ المركز المالى استرشاداً بقرار مجلس إدارة البنك المركزى المصرى بتاريخ ٧ يونيو ٢٠١١م ، وقد إدرج الانخفاض ببند احتياطى القيمة العادلة بحقوق الملكية على أن تتم متابعة تقييمات تلك الأسهم فى نهاية العام .

تسويات مخصص خسائر الاضمحلال للاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق:

	٣١ ديسمبر ٢٠١١م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٠م بالألف جنيه مصري
الرصيد أول العام	(٥,٩٦٢)	(٦,١٢٤)
رد (عبء) الاضمحلال عن وثائق صناديق الاستثمار	(٩,٩٩٤)	١٦٢
الأجمالى	(١٥,٩٥٦)	(٥,٩٦٢)

٢١/ج – استثمارات في شركات شقيقة

بلغت نسبة مساهمة البنك في الشركات الشقيقة كما يلي :

٣١ ديسمبر ٢٠١١م

	البلد مقر الشركة	أصول الشركة بالألف جنيه مصري	التزامات الشركة (بدون حقوق الملكية) بالألف جنيه مصري	إيرادات الشركة بالألف جنيه مصري	أرباح / (خسائر) الشركة بالألف جنيه مصري	القيمة الدفترية بالألف جنيه مصري	نسبة المساهمة
العالمية للاستيراد والتصدير	مصر	٨,٢٣٠	٤٥,٣٥٠	١٨٦	(٣,٧٩٥)	١١٩	%٥٠,٦٩
الإسلامية لإنتاج الأرضيات	مصر	٣٣,٥٢٨	٢٠,٤٧٤	٣,٢٣٨	١٣	٢,٠٢٠	%٢٠,٠٠
مستشفى مصر الدولى*	مصر	١٣٠,٩٧٨	٧٢,٧٣٢	٧٩,٩١٩	٦,٥٣٣	١٨,٥٨٧	%٢٤,١٦
العربية لأعمال التطهير " أراديس "	مصر	٦٢١	٨٢	٢٤٥	١٣	٢٢٤	%٤٠,٠٠
الإسلامية لاستثمار والتنمية***	مصر	٧,٩٥٥	١,٥٨٣	٧٢٠	(٣٩)	٢,٥٨١	%٤٣,٧٦
الجيزة للبويات و الصناعات الكيماوية	مصر	٩,٦٤٢	٣,١٦٩	٣,٤٥٠	(٣,٠٤٤)	٥,٣٠٩	%٤٨,٥٧
الإسلامية للمنظفات الصناعية	مصر	٦,٤٤٥	٣٠,٤٨٣	١٥,٦٣٣	(٤٤٤)	–	%٤١,٧٥
الجيزة للصناعات الزراعية		–	–	–	–	٢٠١	–
المصرية للتأمين التكافلي على الممتلكات	مصر	٢٦٠٩٧٩	١٥٢١٥٦	–	٤٩٢٤	٢٨,١٦٦	%٢٤,٧٥
العربية للوساطة في التأمين	مصر	٤٩٥١٦١	٢٣٠٣	–	(٧٤٦)	٧١	%٢٥,٠٠
الاجمالى						٥٧,٢٧٨	

تم إدراج الأرصدة من اخر قوائم مالية متاحة

	البلد مقر الشركة	أصول الشركة بالألف جنيه مصري	التزامات الشركة (بدون حقوق الملكية) بالألف جنيه مصري	إيرادات الشركة بالألف جنيه مصري	أرباح / (خسائر) الشركة بالألف جنيه مصري	القيمة الدفترية بالألف جنيه مصري	نسبة المساهمة
العالمية للاستيراد والتصدير	مصر	٨,٢٣٠	٤٥,٣٥٠	١٨٧	(٣,٧٩٥)	١١٩	%٥٠,٧
الإسلامية لإنتاج الأرضيات	مصر	٣٣,٥٢٧	٢٠,٤٧٥	٣,٢٣٨	١٣	٢,٠٢٠	%٢٠,٠٠
مستشفى مصر الدولى*	مصر	١٣٠,٩٧٨	٧٢,٧٣١	٧٩,٩١٩	٦,٥٣٣	١٨,٥٨٧	%٢٤,١٦
العربية لأعمال التطهير " أراديس "	مصر	٦٢١	٨٢	٢٤٥	١٣	٢١٦	%٤٠,٠٠
الإسلامية لاستثمار والتنمية***	مصر	٧,٩٥٥	٩٣٤	٧٢٠	٣٩	٢,٧٨٨	%٤٣,٧٩
الجيزة للبويات و الصناعات الكيماوية	مصر	١٣,٤٧٤	٢,٨٤٥	٣,٤٥٠	٣٧٧	٥,١٦٠	%٤٨,٥٧
الإسلامية للمنظفات الصناعية	مصر	٦,٤٤٥	٣٠,٤٨٣	١٥,٦٣٣	(٤٤٤)	–	%٤١,٧٥
المصرية للتأمين التكافلى	مصر	٦,٤٤٥	٣٠,٤٨٣	١٥,٦٣٣	(٤٤٤)	١٥,٤٠٢	%٤١,٧٥
الجيزة للصناعات الزراعية	مصر	–	–	–	–	٢٠١	
الاجمالى						٤٤,٤٩٣	

٢١/د- أرباح (خسائر) الاستثمارات المالية

	٣١ ديسمبر ٢٠١١م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٠م بالألف جنيه مصري
أرباح (خسائر) بيع أصول مالية متاحة للبيع	٧,٨٤٧	١٥٤,٩٩٨
(خسائر) اضمحلال أسهم فى شركات تابعة وشقيقة	-	(١٨,٠٥٦)
(خسائر) اضمحلال أصول مالية متاحة للبيع	(١٣٧,٨٢٨)	(٣٨٢,٠٢٠)
	(١٢٩,٩٨١)	(٢٤٥,٠٧٨)

٢١/هـ- الشهرة

- يتمثل بند الشهرة في زيادة تكلفة إقتناء بنك فيصل الإسلامى المصرى لنسبة ٣١% من أسهم شركة الإسلامية لصناعة مواد التغليف (إيكوباك) ، ونسبة ٦% من أسهم شركة القاهرة لصناعة الكرتون (كوباك) خلال عام ٢٠١٠ عن القيم الدفترية لتلك النسب من صافي أصول الشركات كمايلى:

	تكلفة الإقتناء بالألف جنيه مصرى	القيمة الدفترية للإستثمارات بالألف جنيه مصرى	الشهرة بالألف جنيه مصرى
شركة الإسلامية لصناعة مواد التغليف (إيكوباك)	٣١,٣٦٣	٢٧,٣٤٢	٤,٠٢١
. شركة القاهرة لصناعة الكرتون (كوباك)	٣٧,٣٧٥	١٢,٦٢٠	٢٤,٧٥٥
	٦٨,٧٣٨	٣٩,٩٦٢	٢٨,٧٧٦

- وفيما يلى الحركة على بند الشهرة خلال العام:

	٣١ ديسمبر ٢٠١١م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٠م بالألف جنيه مصري
الرصيد في أول العام	٢٨,٧٧٦	-
إقتناء شركة تابعة خلال العام	-	٢٩,٠٦٣
الإستهلاك	(٥,٧٥٦)	(٢٨٧)
الرصيد في أخر الفترة	**٢٣,٠٢٠**	٢٨,٧٧٦

٢٢ - أصول أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠١١م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٠م بالألف جنيه مصري
الإيرادات المستحقة	٣٥١,٩٧٨	٣٢٠,٩٧٣
المصروفات المقدمة	٧,٦٩٤	٥,٨٣٠
دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة	٩,١٧٥	١١,٤٣٣
الأصول التي آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون (بعد خصم مخصص خسائر الاضمحلال)	١٩١,٨٧٤	١٩,٧٧٨
التأمينات والعهد	٢٢,٦٣٣	١٣,١٠٦
القرض الحسن	٥٨	١٥٨
مشروعات تحت التنفيذ	٢٦٨,٣٨٤	٩٢,٣٦٨
وحدات معده للبيع	١٨٧,٢٦١	٢٣٦,٢٩٠
أخرى	١٨٠,٠٥٥	١٦٤,٧٠٤
مسدد تحت حساب الضرائب	١١٢,١٧٨	٦٨,٢٠٢
	١,٣٣١,٢٩٠	٩٣٢,٨٤٢

٢٣ - أصول ثابتة

	أراضى ومبانى بالألف جنيه مصرى	تحسينات لأصول مستأجرة بالألف جنيه مصرى	آلات ومعدات بالألف جنيه مصرى	أخرى بالألف جنيه مصرى	الأجمالى بالألف جنيه مصرى
صافي القيمة الدفترية فى ٢٠١٠/١/١	١,٠٦٦,٨٢٥	٢٨٨	٣٣٣,٧٥٣	٤٨,٠١٦	١,٤٤٨,٨٨٢
إضافات	٢٥,٠٧٠	٢٣	٦,٣٩٠	١٣,٣٦٧	٤٤,٨٥٠
استبعادات	–	–	(١٤٧)	(٩٦٥)	(١,١١٢)
تكلفة إهلاك	(١٠,٣٠١)	(٧٦)	(٣١,٧٢٥)	(٩,٧٧٢)	(٥١,٨٧٤)
صافي القيمة الدفترية في ٢٠١٠/١٢/٣١	١,٠٨١,٥٩٤	٢٣٥	٣٠٨,٢٧١	٥٠,٦٤٦	١,٤٤٠,٧٤٦
الرصيد فى ٢٠١٠/١٢/٣١					
التكلفة	١,١٨٤,٦٠٣	٥١١	٥٩٤,٣١٧	١٥٩,٤٩٢	١,٩٣٨,٩٢٣
مجمع الإهلاك	(١٠٣,٠٠٩)	(٢٧٦)	(٢٨٦,٠٤٦)	(١٠٨,٨٤٦)	(٤٩٨,١٧٧)
صافي القيمة الدفترية فى ٢٠١٠/١٢/٣١	١,٠٨١,٥٩٤	٢٣٥	٣٠٨,٢٧١	٥٠,٦٤٦	١,٤٤٠,٧٤٦
رصيد العام المالي الحالى					
صافي القيمة الدفترية فى ٢٠١١/١/١	١,٠٨١,٥٩٤	٢٣٥	٣٠٨,٢٧٠	٥٠,٦٤٦	١,٤٤٠,٧٤٦
إضافات	٥٥,٥٥٥	١٤٣	٣٧,٥٥٤	٢٢,٢٧٧	١١٥,٥٢٩
إستبعادات	(٤٦٧)	–	–	(٤٦٨)	(٩٣٥)
تكلفة إهلاك	(١١,٠٠٨)	(٣١)	(٣٣,٣٩٣)	(١٠,٣٥٧)	(٥٤,٧٨٩)
صافي القيمة الدفترية فى ٢٠١١/١٢/٣١	١١٢٥,٦٧٤	٣٤٧	٣١٢,٤٣٢	٦٢,٠٩٨	١,٥٠٠,٥٥١
الرصيد فى ٢٠١١/١٢/٣١					
التكلفة	١,٢٣٩,٦٩١	٦٥٤	٦٣١,٨٧١	١٨١,٣٠٠	٢,٠٥٣,٥١٦
مجمع الإهلاك	(١١٤,٠١٧)	(٣٠٧)	(٣١٩,٤٣٩)	(١١٩,٢٠٣)	(٥٥٢,٩٦٥)
صافي القيمة الدفترية فى ٢٠١١/١٢/٣١	١,١٢٥,٦٧٤	٣٤٧	٣١٢,٤٣٢	٦٢,٠٩٨	١,٥٠٠,٥٥١

٢٤ - أرصدة مستحقة للبنوك

	٣١ ديسمبر ٢٠١١م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٠م بالألف جنيه مصري
حسابات جارية	٢٠٤,٨١٣	٢٠٤,٠١٦
ودائع	٢٨,٩٩٩	٣٣,١٥٧
الأجمالى	٢٣٣,٨١٢	٢٣٧,١٧٣
بنوك مركزية	١٢٥,٧٢٤	١٥٢,٧٦٥
بنوك خارجية	١٠٨,٠٨٨	٨٤,٤٠٨
الأجمالى	٢٣٣,٨١٢	٢٣٧,١٧٣
أرصدة بدون عائد	٧٩,٤٧٦	٥١,٦١٠
أرصدة ذات عائد متغير	٣٦,٦٨٩	١٢٥,٥٢٦
أرصدة ذات عائد ثابت	١١٧,٦٤٧	٦٠,٠٣٧
الأجمالى	٢٣٣,٨١٢	٢٣٧,١٧٣
أرصدة متداولة	٢٣٣,٨١٢	٢٣٧,١٧٣
أرصدة غير متداولة	–	–
الأجمالى	٢٣٣,٨١٢	٢٣٧,١٧٣

٢٥ - الأوعية الادخارية و شهادات الادخار

	٣١ ديسمبر ٢٠١١م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٠م بالألف جنيه مصري
حسابات تحت الطلب	٦٠٢,٧٨٢	٥٤٤,٢٣٦
حسابات لأجل وبإخطار	٢٣,٠٩٥,٤٧٢	٢٠,٧٢٧,٣١٠
شهادات ادخار	٨,٣٣٨,٠٠٤	٧,٤٥٣,٧٧٧
أخرى *	٨٧,٦٦٤	٧٨،٨٢٠
الاجمالى	٣٢,١٢٣,٩٢٢	٢٨,٨٠٤,١٤٣
حسابات مؤسسات	١,٢٧٨,٤٧٣	١,١٧٨,٦١٠
حسابات أفراد	٣٠,٨٤٥,٤٤٩	٢٧،٦٢٥،٥٣٣
الاجمالى	٣٢,١٢٣,٩٢٢	٢٨,٨٠٤,١٤٣
أرصدة بدون عائد	٦٩٠,٤٤٦	٦٢٣,٠٥٦
أرصدة ذات عائد متغير	٣١,٤٣٣,٤٧٦	٢٨,١٨١,٠٨٧
الاجمالى	٣٢,١٢٣,٩٢٢	٢٨,٨٠٤,١٤٣
أرصدة متداولة	٣٢,١٢٣,٩٢٢	٢٨,٨٠٤,١٤٣
أرصدة غير متداولة		-
الاجمالى	٣٢,١٢٣,٩٢٢	٢٨،٨٠٤،١٤٣

* تتضمن بند الأوعية الادخارية وشهادات الإدخار أرصدة قدرها ٦,٢٦١ ألف جنيه مصري مقابل٥,٠٨١ ألف جنيه مصري فى تاريخ المقارنة . تمثل ضمان لارتباطات غير قابلة للإلغاء خاصة باعتمادات مستنديه – استيراد والقيمة العادلة لتلك الودائع هي تقريبا قيمتها الحالية .

٢٦ - التزامات أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠١١م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٠ م بالألف جنيه مصري
عوائد مستحقة	٦١٠,٣٦٤	٤٨٧,٦٤٦
مصروفات مستحقة	٣,١٢٧	٢,٥٩٩
الزكاة المستحقة شرعا	٢,٤٢٥	٢,٧٦٨
أرصدة دائنة متنوعة	٢٢٣,٢٣١	١٣٥,٣٦٣
الاجمالى	٨٣٩,١٤٧	٦٢٨,٣٧٦

٢٧ - مخصصات أخرى

	٣١ ديسمبر ٢٠١١م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٠م بالألف جنيه مصري
الرصيد في أول العام	٧،٢٩٨	٢٤,٢٤٠
فروق تقييم عملات أجنبية	٤٢	٦١
المستخدم خلال العام	–	(٥٤)
مخصصات انتفى الغرض منها	(١٩)	(١٧,٠١٣)
مخصص ضرائب	٥٥	–
مخصص مطالبات	١,٩٥١	٦٤
الرصيد في أخر العام	٩,٣٢٧	٧,٢٩٨

٢٨ - رأس المال

يبلغ رأس المال المدفوع ١,٠٥٩,٣٥٥ ألف جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠١١م قيمة أسمية ٥ دولار للسهم وجميع الأسهم مسدده بالكامل .

	عدد الأسهم (بالمليون)	أسهم عادية	الإجمالي
		بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى
الرصيد في أول العام	٥٩	١,٠٥٩,٣٥٥	١,٠٥٩,٣٥٥
الرصيد في أخر العام	**٥٩**	**١,٠٥٩,٣٥٥**	**١,٠٥٩,٣٥٥**

٢٩ - الاحتياطيات

	٣١ ديسمبر ٢٠١١م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٠م بالألف جنيه مصري
احتياطيات		
احتياطي المخاطر البنكية العام	٩٣،٨٤٥	٩٣,٧٢٩
احتياطي قانوني(عام)	١٧٢،٥٧٥	١٤٧,٢٢٦
احتياطي خاص	٣٣،٦٦١	٣٣,٦٦١
احتياطي القيمة العادلة - استثمارات مالية متاحة للبيع	٣٢٨,٥٢٧	٥٠٩,٠٦٤
احتياطي رأسمالي	٣،٠٢٠	١,٧٠٧
إجمالي الاحتياطيات في أخر العام	**٦٣١,٦٢٨**	**٧٨٥,٣٨٧**

أ- احتياطي المخاطر البنكية العام

	٣١ ديسمبر ٢٠١١م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٠م بالألف جنيه مصري
رصيد أول العام	٩٣,٧٢٩	١٠,٦٨١
المحول الى إحتياطى المخاطر البنكية خلال العام	١١٦	٨٣,٠٤٨
رصيد اخر العام	**٩٣,٨٤٥**	**٩٣,٧٢٩**

ب- احتياطي قانوني (عام) و رأسمالي

	٣١ ديسمبر ٢٠١١م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٠م بالألف جنيه مصري
رصيد أول العام	١٤٨,٩٣٣	١٣٦,١٤٠
محول من الأرباح إلي احتياطي قانوني(عام)	٢٥,٣٤٩	١٢,٣٣٣
محول من الأرباح إلي احتياطي رأسمالي	١,٣١٣	٤٦٠
رصيد أخر العام	**١٧٥,٥٩٥**	**١٤٨,٩٣٣**

ج- احتياطي القيمة العادلة - استثمارات مالية متاحة للبيع

	٣١ ديسمبر ٢٠١١م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٠م بالألف جنيه مصري
رصيد أول العام	٥٠٩,٠٦٤	١٨٤,٠٧٣
(خسائر) أرباح التغير في القيمة العادلة	(١٨٠,٥٣٧)	٣٢٤,٩٩١
رصيد اخر العام	**٣٢٨,٥٢٧**	**٥٠٩,٠٦٤**

د- صافي أرباح العام و الأرباح المحتجزة

	٣١ ديسمبر ٢٠١١م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٠م بالألف جنيه مصري
الرصيد في أول العام	٤٤٦,٩٩٧	٣٤١,٠٣١
محول إلى الاحتياطى القانونى	(٢٥,٣٤٩)	(١٢,٣٣٣)
محول إلى الاحتياطيات الاخرى	(١,٣١٣)	(٤٦١)
توزيعات السنة المالية السابقة	(١٣٧,٨٢٩)	(١١٠,٩٩٦)
الرصيد في أخر العام	٢٨٢,٥٠٦	٢١٧,٢٤١
صافي أرباح العام قبل التحويل الى احتياطى المخاطر البنكية العام	١٩٥,٦٩٧	٣١٢,٨٠٤
المحول الى احتياطى المخاطر البنكية العام	(١١٦)	(٨٣,٠٤٨)
صافي أرباح العام	١٩٥,٥٨١	٢٢٩,٧٥٦
صافي أرباح العام و الأرباح المحتجزة	٤٧٨,٠٨٧	٤٤٦,٩٩٧

٣٠ - النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية ، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التالية التي لا تتجاوز تواريخ استحقاقها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء :

	٣١ ديسمبر ٢٠١١م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٠م بالألف جنيه مصري
نقدية	٢٦٣,١٥٨	٢٠٦,٨٤٢
أرصدة لدى البنوك	١٢٧,٧٨٤	٦,٠١٥,٠٨٦
	٣٩٠,٩٤٢	٦,٢٢١,٩٢٨

٣١ - التزامات عرضية وارتباطات

أ - مطالبات قضائية

يوجد عدد من القضايا القائمة المرفوعة ضد البنك فى٣١ ديسمبر ٢٠١١م وتم تكوين مخصص للقضايا المتوقع تحقق خسائر عنها .

ب - ارتباطات رأسمالية

بلغت تعاقدات البنك عن ارتباطات رأسمالية ١٢٥ ألف جنيه مصري فى ٣١ ديسمبر ٢٠١١م الموافق ٦ صفر ١٤٣٣ هـ متمثلة في إستثمارات مالية متاحة للبيع ، فى شركات تابعة وشقيقة وتوجد ثقة كافية لدى الإدارة من تحقق إيرادات صافية وتوافر تمويل لتغطية تلك الارتباطات .

ج - **ارتباطات عن عمليات التوظيف و الاستثمار**

تتمثل ارتباطات البنك الخاصة بارتباطات عن عمليات التوظيف و الاستثمار فيما يلي :

	٣١ ديسمبر ٢٠١١م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٠م بالألف جنيه مصري
ارتباطات عن توظيفات	٢٨,٥٣٠	٧٢,٦٨٤
الأوراق المقبولة	١٦,٠٧٢	٧,٨٤٦
خطابات ضمان	٨٠,٥٤٧	٨٧,٨٣٥
اعتمادات مستنديه استيراد	١٣,٠٥٠	٧,٢٧٨
اعتمادات مستنديه تصدير	٢,٩١٨	١١,٠٦٤
عملاء اعتمادات محلية صادرة وواردة	٢,٣١٣	-
	١٤٣,٤٣٠	١٨٦,٧٠٧

٣٢ - المعاملات مع أطراف ذوي علاقة

تتمثل المعاملات وأرصدة الأطراف ذوي العلاقة في نهاية العام المالية فيما يلي :

أ - **مشاركات ومرابحات ومضاربات لأطراف ذوي علاقة**

	أعضاء الإدارة العليا وأفراد العائلة المقربين	
	٣١ ديسمبر ٢٠١١م بالألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠١٠م بالألف جنيه مصري
مشاركات ومرابحات ومضاربات وتسهيلات للعملاء		
أول السنة المالية	٢,٨٤٦	٣,٢٤١
مشاركات ومرابحات ومضاربات صادرة خلال السنة المالية	١,٧١٩	٣,٣١٧
مشاركات ومرابحات ومضاربات محصلة خلال السنة المالية	(١,٥٩٤)	(٣,٧١٢)
أخر السنة المالية	٢,٩٧١	٢,٨٤٦
عائد المشاركات والمرابحات والمضاربات *	٤١٦	٣٩٨

* العائد المذكور ضمن الرصيد المدين للعمليات

المشاركات والمرابحات والمضاربات الممنوحة لأعضاء الإدارة العليا وأفراد العائلة المقربين خلال عام ٢٠١١م البالغة ١,٧١٩ ألف جنيه مصري (مقابل ٣,٣١٧ ألف جنيه مصري خلال سنة المقارنة) تسدد ربع سنوياً و شهرياً بمعدل عائد ١٤% (مقابل عائد ١٤% في سنة المقارنة) .

د - **صناديق استثمار بنك فيصل الأسلامى المصرى (ذو العائد الدوري والنمو الرأسمالي)**

- **صندوق استثمار بنك فيصل الأسلامى المصرى (ذو العائد الدوري)**

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ، وتقوم بإدارة الصندوق شركة هيرمس لإدارة صناديق الاستثمار، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق ٥٠٠٠٠٠ وثيقة قيمتها ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري خصص للبنك ٥٠٠٠٠ وثيقة منها (قيمتها الاسمية ١٠٠ جنيه مصري) لمباشرة نشاط الصندوق.

وقد قام البنك بشراء عدد ١٦٢٤٢٠ وثيقة المحتفظ بها بمبلغ ٢٢.٩٢٨.٤٩٦ جنيه مصري بلغت قيمتها الاستردادية في المركز المالى بمبلغ ٩,٧٥٩,٨١٨ جنيه مصري .

وقد بلغت القيمة الاستردادية للوثيقة في تاريخ المركز المالى ٦٠,٠٩ جنيه مصري كما بلغت وثائق الصندوق القائمة في ذات التاريخ ٢٤٩٥٤٩٩ وثيقة .

- **صندوق استثمار بنك فيصل الأسلامى المصرى وبنك التجارى الدولى (النمو الرأسمالي)**

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك مع **البنك التجارى الدولي** بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ، وتقوم بإدارة الصندوق شركة سى أى اسبش مانجمنت لإدارة صناديق الاستثمار ، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق مليون وثيقة قيمتها ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري خصص للبنك ٢٥٠٠٠ وثيقة منها (قيمتها الاسمية ٢,٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصري) لمباشرة نشاط الصندوق.

وقد قام البنك بشراء عدد ٧١٩٥٠ وثيقة المحتفظ بها بمبلغ ٥,٣٠١,٦٩٨ جنيه مصري بلغت قيمتها الاستردادية في تاريخ المركز المالى ٢,٥١٤,٦٥٣ جنيه مصري .

وقد بلغت القيمة الاستردادية للوثيقة في تاريخ المركز المالى ٣٤,٩٥ جنيه مصري كما بلغت وثائق الصندوق القائمة في ذات التاريخ ٧٦٦٢٢٣ وثيقة .

وطبقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الاكتتاب يحصل بنك فيصل على أتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوقين وكذلك الخدمات الإدارية الأخرى التي يؤديها له ، وقد بلغ إجمالي العمولات ١,٥٤٥,٠٨٢ جنيه مصري عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١١/١٢/٣١م أدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات بقائمة الدخل .

٣٣ - أحداث هامة

تعرضت جمهورية مصر العربية خلال الربع الأول من عام ٢٠١١ لأحداث أثرت تأثيراً ملموساً على القطاعات الإقتصادية بوجه عام وأدت فى معظم الأحوال إلى إنخفاض ملموس فى الأنشطة الإقتصادية . ويعتمد حجم تأثير الأحداث المشار إليها على المدى المتوقع والفترة الزمنية التى ينتظر عندها إنتهاء هذه الأحداث وما يترتب عليها من آثار.

٣٤ - أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب و تعديل بعض البنود في قائمة الدخل والمركز المالى بأثر رجعي في ضوء قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي فى ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ .